

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة

قسم اللغة والأدب العربي
المرجع:

معهد الآداب واللغات

موقف فاضل السامرائي من الخلاف النحوي كتاب "معاني النحو" أنموذجاً

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
تخصص: لسانيات عربية

إشراف الدكتور :
سليم مزهود

إعداد الطالبين:
* عبد الحميد يخلف
* موسى تامن

السنة الجامعية: 2021/2020

CORONAVIRUS
COVID-19



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى طلبة اللغة العربية في كل مكان
إلى الوالدين الكريمين، الأسرة؛ الأهل والأبناء
إلى أستاذنا المشرف الدكتور سليم مزهود

عبد الحميد وموسى

مُقَدِّمَةٌ

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد.

تعتبر اللغة خزان الأمم ومهد الحضارات، وسر من أسرار رُقِيَّها، يعبر بها الإنسان عن حاجاته ويتواصل، ويتطور بها ويحقق رفاهيته في الحياة، فما الإنسان لولا اللغة؟!.

وقد اهتم علماء العربية بلغتهم وانكبوا على دراستها من مستويات عديدة ومختلفة، نحو المستوى الصوتي، والصرفي، والدلالي والنحوي.

ونال المستوى النحوي في اللغة العربية حظه من الدراسة والمناقشة والتحليل، لما له من أهمية كبيرة في الحفاظ على اللغة العربية، وعلى القرآن الكريم من اللحن في القراءة ومن ثم تحريف المعنى المراد،

ولقد بدأ اللحن في الانتشار لما اختلط لسان العرب بالأعاجم وانتشر الإسلام في مختلف بقاع الأرض، ولهذا توالى الدراسات النحوية وتفرعت، وظهر الخلاف مبكرا بين أنصار المدرستين البصرية والكوفية، لكنه قد كان في البدء خلافا علميا لا علاقة له بالخصومات الشخصية أو الاجتماعية، ثم التبس بالعصبية والطائفية مع مرور الزمن لتظهر بعد ذلك مدارس أخرى كالبغدادية والأندلسية والمصرية وغيرها، إلى أن ظهر نحاة معاصرون سلكوا منهاجا مغايرا تماما لما عليه جمهرة النحاة القدماء، وهو المنهج الذي اعتمده فاضل السامرائي في توجيه الخلاف النحوي.

إن حبنا وشغفنا بالنحو العربي وما فيه من لمسات بيانية ومعان راقية نستشفها عند دراسة لغتنا الجميلة، وكذا إعجابنا بطريقة فاضل السامرائي في الشرح النحوي، وما يقدمه من إضافات قيمة إلى اللغة العربية جعلته يحتل مكانة مرموقة في العالم العربي، وفي حقل النحو بشكل خاص، جعلنا نختر الخلاف النحوي كموضوع للدراسة.

إن هذا الموضوع وإن تطرق له الباحثون في دراسات سابقة، إلا أننا قدمنا دراستنا على نحو مختلف في مذكرتنا الموسومة بـ " **موقف فاضل السامرائي من الخلاف النحوي؛ كتاب معاني النحو أنموذجا** ".

وقد انطلق موضوع البحث من إشكالات وأسئلة أثيرت حوله ورسمت لنا الخطوط العريضة لهذه الدراسة، وأبرز هذه الأسئلة:

- ما هو موقف فاضل السامرائي من الخلاف النحوي؟
- ما هو المنهج الذي اعتمده في ذلك؟

• كيف وجه كتاب معاني النحو الخلاف النحوي؟

للإجابة عن التساؤلات سالفة الذكر، أعدنا خطة بحث مقسمة إلى مدخل و فصلين معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي وفق آليات التحليلي، بدأ من وصف المسألة النحوية وعرض الأقوال فيها، وتحليل الآراء وردود كل فريق على الآخر، وتبيين موقف السامرائي من الخلاف، بالإضافة إلى توظيفنا المنهج التاريخي في المبحث الخاص بالنشأة والأسباب وقد تطرقنا في المدخل إلى المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث، إذ عرفنا الخلاف و النحو لغة واصطلاحاً، واقتبسنا من خلال الجمع بين هذين التعريفين مفهوماً يوضح الخلاف النحوي، لنعرج على نشأته والأسباب التي أدت إلى نشوئه.

أما الفصل الأول فتناول أهم الأسس التي قام عليها منهج السامرائي في توجيه الخلاف النحوي، فبعد توطئة صغيرة للفصل النظر خلصنا من خلالها إلى تقسيمه إلى عناصر هامة في الدرس النحوي، وهي:

- مفهوم النحو عند فاضل السامرائي .
- تلازم النحو و المعنى عند فاضل السامرائي .
- الجملة والمعنى عند فاضل السامرائي .
- اختياراته النحوية.
- منهجه في الخلاف النحوي .

وتطرقنا إلى هذه العناصر بالتفصيل وبكثير من الإيضاح في الفصل الأول.

في حين أفردنا الفصل الثاني للجانب التطبيقي، إذ درسنا المسائل الخلافية التي عالجها فاضل السامرائي من زاوية مغايرة، وتجلّى فيها منهجه الذي اتكأ على المعنى وأعرض صفحا عن القواعدية والشكلية، ومن أهم هذه المسائل التي اتضح فيها المعنى:

- المسألة الأولى: في معنى رب.
- المسألة الثانية: ما ينوب عن الفاعل.
- المسألة الثالثة: المفعول له (لأجله).
- المسألة الرابعة: في معنى الإضافة.
- المسألة الخامسة: الخلاف في علة دخول الإعراب في الأسماء.
- المسألة السادسة: اختلاف النحاة في تقدير العمل في الظرف والجار والمجرور.
- المسألة السابعة: تأخير الفاعل عن الفعل.
- المسألة الثامنة: الأفعال الناقصة (كان وأخواتها).
- المسألة التاسعة: كان الناقصة معانيها واستعمالاتها.

● المسألة العاشرة: حذف نون كان المجزومة.

وقد اقتصرنا على هذه المسائل، لما فيها من استدلالات وحجج استطعنا من خلالها إظهار قيمة المنهج الذي اتبعه فاضل السامرائي.

وفي خاتمة هذا البحث خلصنا إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها، والتي كانت عصارة بحثنا هذا، واستنتجنا الدور الذي يؤديه المعنى في توجيه الخلاف النحوي.

إن هذه الدراسة استلزمت علينا البحث والتنقيب عن مصادر ومراجع تساعدنا في الإلمام والإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه، أهمها كتاب معاني النحو لفاضل السامرائي، الذي استقينا منه المسائل المدروسة، وكذا كتاب لسان العرب لابن منظور، وأساس البلاغة للزمخشري، وكتبا كثيرة أخرى.

لعل ضيق الوقت والمسؤوليات الملقاة على عاتقنا كانت من أهم الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا في بحثنا هذا، أضف إلى ذلك؛ طبيعة الموضوع الناتجة عن صعوبة الخلاف النحوي، لأنه جدلي يقوم على الأخذ والرد مما صعب علينا فك المسائل الخلافية، وبخاصة أن بعضها كان ذا لغة صعبة الفهم، تطلبت منا الرجوع إلى القواميس لفهما، كما أن كثرة المصادر والمراجع التي عالجت الخلاف ونقلت اللغة كان سببا آخر في تعقيد الدراسة التي حاولنا تبسيطها.

إننا - في هذا المقام العلمي الجليل - نوجه شكرنا الخالص إلى أستاذنا الفاضل؛ الدكتور سليم مزهود على ما قدمه لنا من شروحات وتوجيهات طيبة مشوارنا الدراسي، وعلى ما يقدمه لنا من نصائح ودعم باعتباره مشرفا علينا في هذه المذكرة، وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد، ونحمد الله تعالى أن وفقنا لإتمامه، فإن أصبنا فمن الله وحده وإن أخطأنا فمن أنفسنا وإن الله تعالى هو المستعان والموفق.

المدخل؛

الخلافاً النحوي؛

مفهومه، وأسباب نشأته

1 - تعريف الخلاف:

أ - لغة: جاء في لسان العرب مادة (خلف) : (في خلف فلان، في أثره وعقبه، وبعده وإذا ضربه من خلفه، الخلاف؛ المضادة ، وتخالف الأمان ، اختلفا ؛ لم يتفقا ، وكل ما لم يتساو فقد تخالف).⁽¹⁾

وقوله عز وجل: (وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ) [سورة الأنعام الآية 141].

وجاء في المعجم الوسيط الخلاف: شجر الصفصاف. تخالفا: تضادا. (خالف) عند مخالفته وخالفا تخلف. وفي الحديث الشريف «فخالف عنا على والزبير». وإلى الشيء أتاه من خلفه.⁽²⁾

وفي أساس البلاغة للزمخشري (ت538): أخلف الطائر: نبت له ريش بعد الريش.³

ب - اصطلاحا: من أصح التعاريف التي يمكن الاستناد إليها في بحثنا هذا تعريف الشريف الجرجاني، إذ يقول : (الخلاف : منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو إبطال باطل).⁴

2 - تعريف النحو:

أ - لغة: جاء في أساس البلاغة نحوت نحوه ، وعنده نحو مائة رجل ، وإنكم لتتظرون في نحو كثيرة ... وانتحاه قصده ، وانتحى على شقه الأيسر اعتمد عليه.⁵

جاء في كتاب العين نحو: النحو القصد نحو الشيء، نحوت نحوه أي قصدت [قصده] والناحية من كل شيء جانبه.

ويقال نحيته فنتحى، و [في لغة] نحيته أنحاه نحيا بمعناه، قال ذو الرمة:
ألا أيها الباغُ الوجد نفسه **** لشيء نَحْتَه عن يدك المقادِرُ
أي باعدته.

ويجمع على الأنحاء، وكل من جد في أمر انتحى.⁶

1- جمال الدين ابن منظور ، لسان العرب ، تح : خالد رشيد القاضي ، دار صبح ، لبنان، ط1، 2006، ج 11 ، ص182.
2- إبراهيم أنيس و آخرون ، المعجم الوسيط ، دار الشروق الدولية، مصر، 2004، ص251 .
3- الزمخشري ، أساس البلاغة ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ص263 .
4- الشريف الجرجاني ، معجم التعريفات ، تح محمد الصديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة 2004 ، ص89.
5- الزمخشري ، المصدر السابق، ص263.
6- الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، ج 3، ص302.

والنحي: جرة فخار يمحض فيها اللبن. نحى اللبن ينحاه: محضه، وتتحاه: تمخضه.¹
نلاحظ من التعريفات اللغوية السابقة أن النحو يصب في جانب واحد وهي الوجهة أو
الطريق وكذلك القصد والمعنى والإخراج.

ب - اصطلاحاً:

يقول الخليل (ت170هـ): (بلغنا أن أبا الأسود الدؤلي وضع وجوه العربية فقال للناس أنحو
هذا فسمي نحواً).

من القول السابق نرى أن أبا الأسود الدؤلي قد قارب المعنى الاصطلاحي وهي إشارة
جاء بها الخليل ليوضح من خلالها أبعاد هذا العلم، بينما نرى أن التعريف الاصطلاحي للنحو
الذي قاله الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات هو الأوضح والأكثر تبسيطاً، إذ يقول: (النحو
علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما).² وقيل: (النحو
علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعراب). وقيل: (النحو علم بأصول يعرف بها صحة الكلام
وفساده).

أما ابن فارس فيعرفه قائلاً: (النحو: النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد ولذلك سمي
نحو الكلام لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كانت العرب تتكلم به).³
من النحاة من اقتصر في تعريفه للنحو بأنه يبحث في أواخر الكلم، بل العديد منهم من سماه بعلم
الإعراب، وهذا الرأي ذهب إليه بعض النحاة المتأخرين وفي هذا يقول ابن الصبان (ت
1206): (واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء، وجعله قسيم الصرف)⁴ كما
أشار إلى ذلك أبو القاسم عبد الرحمان الزجاجي في كتابه "الإيضاح فيعلم النحو" (ويسمى
النحو إعراباً والإعراب نحواً سماعاً، لأن الغرض علم واحد)⁽⁵⁾.

ومن النحاة من جعل موضوعاته واسعة وألحق به علم الصرف وأبوابه، يقول في هذا
ابن جني (ت392هـ): (النحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره

¹ - الخليل بن أحمد الفراهيدي، المرجع السابق، ص303.

² - الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة 2004، ص257.

³ - أبو الحسن أحمد ابن فارس، مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون، دار الفكر، مصر، ج5، (د ت)، ص40.

⁴ - محمد ابن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط، 1997، ج1، ص18.

⁵ - "عبد الرحمان ابن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علم النحو، تح: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979، ص101.

كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها رُد به إليها).¹

3 - تعريف الخلاف النحوي:

بعد الجمع بين التعاريف اللغوية والاصطلاحية للخلاف والنحو معاً فنقول: إن الخلاف مصطلح نحوي يدل على الاختلاف الحاصل بين المذاهب النحوية في فروع محددة من أجل بيان أحكام خاصة لمسائل نحوية، إلا أن المصطلح له علاقة وطيدة بالنزاع القائم بين مدرسة الكوفة ممثلة في الكسائي (ت 189هـ) والفراء ومن حذا حذوهما، وبين المدرسة البصرية ممثلة في سيبويه وثلث ومن جاء بعدهما

وهو مناط بحثنا هذا باعتبار معالجة فاضل السامرائي لقضايا المعنى جاءت وفقاً لآراء أصحاب المدرستين في كتابه معاني النحو، لكن نعتقد أن هذا الخلاف ما جاء إلا خدمة للنحو ومن ثم يقوم عوده ويشهد خدمة للعربية والقرآن جميعاً كما سنبين ذلك في محطات قادمة.

4- نشأة الخلاف النحوي:

لن نتحدث في هذا المقام عن النحو ونشأته أو عن مؤسسيه، لأن هذا المبحث قد تطرق له وفصل فيه العديد من الباحثين، لكن ما يهمنا ويساعدنا في الإلمام بهذه المذكرة هو نشأة الخلاف النحوي.

إن من المتفق عليه أن النحو قد ارتبط بالدراسات القرآنية، ولعل اختلاف القراءات كان سبباً في اختلاف التأويلات والآراء النحوية، وهو ما مهد للخلاف النحوي بين المذاهب خاصة وأن كلا المدرستين البصرية والكوفية كانتا تبحث في القراءات القرآنية، ومنهم القراء المشهورون كالكسائي.

إن الحديث عن نشأة الخلاف النحوي ليس بالجديد بل هو قديم قدم النحو ذاته، ولقد تباينت آراء وأقوال الباحثين في هذا الأمر، فمنهم من ذهب إلى القول بأن الخلاف قد بدأ بين الرؤاسي الكوفي (ت 187هـ / 803م) والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ / 786م)، أو بين يونس بن حبيب النحوي (ت 182هـ / 798م) والفراهيدي، ومنهم من قال أن الخلاف بدأ بين أبي

الحسن علي ابن حمزة بن عبد الله بن فيروز الكسائي (ت 189 هـ / 805 م) وعمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه وهو المشهور.

وفي هذا يقول شوقي ضيف: (والحق أننا إذا أردنا أن نبحت بين البصريين عن موجه للكسائي والفراء في إنشاء المذهب الكوفي مثل توا أماننا الأخفش الأوسط، الذي روى عنه الكسائي إمام الكوفة الأول كتاب سيبويه فهو الذي فتح له وللفراء أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصراعيها، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذ إلى مذهبهما النحوي الجديد).⁽¹⁾

كما أن سيبويه اختلف مع أستاذه الخليل ابن أحمد الفراهيدي في عدة مسائل، قد أحصاها الباحثون في ستّ مسائل⁽²⁾

ومن الباحثين من ذهب إلى القول إن الخلاف بدأ مع نشوء مدرسة الكوفة، وبخاصة عندما تتلمذ نحاتها على يد البصريين، ثم انفصلهم على يد الكسائي والفراء.⁽³⁾

ولنا أن نأخذ في هذا الاتجاه قول حسن منديل حول هذا الأمر إذ يقول: (غير أن الخلاف اتخذ إطار المذهبية بعد التقاء المذهبيين في بغداد أين ظهر نحاة متعصبون انقسموا إلى قسمين قسم مع ثعلب (291 هـ) وتلاميذه ، وآخرون مع المبرد (285 هـ) وتلاميذه ، ثم اشتد الأمر كثيرا لمجيء السيرافي (368 هـ) والرماني (384 هـ) وأبو علي الفارسي (377 هـ)، إذ اتخذ شكلا من أشكال الجدل والمنطق والفقہ ، لتتري بعدها المذاهب الأخرى في مصر والأندلس وغيرهما)⁴.

تحضرنا هاهنا طرفة تبين عن مدى الخلاف القائم بين أنصار المدرسة البصرية وأنصار المدرسة الكوفية ، وهي حول كنية "المبرد" ، وذلك حين لقبه أستاذه أبو عثمان المازني بهذه الكنية بكسر الراء لحسن تثبته وتأتيه العلل، غير أن الكوفيين قاموا بتحويل لقبه هذا وأطلقوا عليه هذه الكنية بفتح الراء عنتا وسوء قصد، ولسوء حظهم لمع اسمه بدل أفوله ، وطارت

¹- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 156

²- ينظر سليمان قعادة ، مسائل خلافية بين للخليل وسيبويه ، دار الأمل ، الأردن ، ط 1 ، 1990، ص 37.

³- ينظر :حسن منديل حسن المعيكلي ، التفسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي ، دار دجلة ، ط 1 ، الأردن 2014 ص 25.

⁴- ينظر المرجع نفسه ص 26.

شهرته في بغداد، أين استدعاه المتوكل ووزيره الفتح ابن خاقان إلى "سر من رأى" سنة 246 هجرية - ليفتي الفتوى الصحيحة في المسائل اللغوية والنحوية ، ويجزلا له في العطاء.¹

يرى شوقي ضيف أن العلاقة بين المدرستين: هي علاقة أخذ وتمحيص وظلت الصلة بينهما على مدار الزمن ، ويؤكد على أن تأثر الكوفيين بالبصريين طبيعية ، وأنهم استطاعوا أن ينفذوا إلى مذهب مستقل بهم له طرائقه وخصائصه.²

إن هذا الخلاف الناشئ بين أصحاب المدرستين سواء كان عن عصبية مذهبية عند المتأخرين، أم كان بأدب الخلاف عند المتقدمين، فإنه قد أخذ أبعادا علمية جليلة ساهمت في إثراء الدرس النحوي.

2 - أسباب الخلاف النحوي:

مهما نحاول سبيلا الإمام بالأسباب التي أدت إلى نشوء الخلاف النحوي أو تحديدها إلا أن هذا الأمر يتطلب وقتا أطول وتتبع تاريخيا أدق، لكن ولأن هذا المطلب ليس من صميم بحثنا سوف نأتي على ذكر أهم الأسباب التي يمكن عدّها كأسباب رئيسة:

أولاً: اختلاف الإعراب والنحو عند النحاة بسبب اختلاف فهم القرآن، ونرى أنه السبب الرئيس؛ لأن بعض الآيات الكريّمات لا يصح حملها على ظاهرها، لذا يلجأ المفسرون إلى التأويل النحوي، الذي كان سببا رئيسا للخلاف.

ثانياً: الاختلاف في المسموع من العرب، وكذا المقاييس المعتمدة في تحديد القبائل التي تؤخذ منها اللغة.⁽³⁾

ثالثاً: المنهج المتبع في الدرس النحوي، مثل النزعة العقلية والفلسفية لبعض النحاة واهتمام نحاة آخرين بالسماع وتغليبها على النزعة العقلية، واعتمادهم على الفقه والحديث والقراءة، ويعطيها مهدي المخزومي مقاربة وتصورا مشابها إذ يقول: (وأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات؛ لأنهم أكثر اختلاطا بالأجانب من أهل الكوفة وأكثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة).⁽⁴⁾

¹- ينظر: شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص123.

²- ينظر: المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

³- حسن منديل حسن العيكل ، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي ، ص29

⁴- مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ، ص66.

رابعاً: كثرة الآراء الفردية الناتجة عن ارتجال النحويين الذي تسمح به طبيعة النحو العربي القائم على الاجتهاد والتعليل.

خامساً: المرونة والطواعية التي تمتاز بها اللغة العربية وقدرتها على إعطاء مدلولات جديدة واحتمالها لمعان متجددة.

سادساً: حب الظهور ومخالفة الآخر وهو ما قامت به مدرسة الكوفة حين تبنت منهجها على أصول المدرسة البصرية وتفرعت بمسائل تميزها عن غيرها.

سابعاً : الاتجاه السياسي واختلاف البيئة ، ونعبر لها بالخصومة السياسية والعلمية التي كانت بين البلدين في مجالات شتى ، والتي امتدت طبعاً إلى النحو ، وعن هذا يقول أحمد أمين: (ويظهر أن هذه العصبية العلمية بين المدرستين كانت مؤسسة على العصبية السياسة التي ظهرت بين البلدين).¹

3 - فاضل السامرائي النحوي:

هو فاضل ابن صالح بن مهدي بن خليل البدري من عشيرة البدري إحدى عشائر سامراء ويكنى بأبي محمد نسبة لولده الكبير، من مواليد سامراء سنة 1939 أخذه والده منذ نعومة أظفاره إلى مسجد حسن باشا أحد مساجد سامراء لتعلم القرآن الكريم، وكشف ذلك عن حدة ذكائه، حيث تعلم القرآن الكريم في مدة وجيزة.

أكمل المراحل الدراسية في سامراء ثم انتقل إلى بغداد في مدينة الأعظمية لإعداد المعلمين وتخرج منها علم 1953، وكان متفوقاً في المراحل الدراسية كافة، عيّن معلماً في مدينة بلد عام 1953، وبعدها أكمل دراسته في دار المعلمين العالية بقسم اللغة العربية (كلية التربية) عام 1957، وتخرج منها عام 1961.

حاز درجة البكالوريوس بتقدير امتياز وعاد إلى التدريس في الثانوية، وفي أول دورة فتحت للدراسات العليا في العراق دخل في قسم الماجستير (قسم لغوي)، حاز درجة الماجستير في كلية الآداب وفي السنة نفسها عين معيداً في قسم اللغة العربية بكلية التربية بجامعة بغداد ومن جامعة عين شمس بكلية الآداب في قسم اللغة العربية، نال شهادة الدكتوراه عام 1968، ثم

¹ - أحمد أمين ، ضحى الإسلام ، دار الكتب العلمية، ج 2، بيروت، (د ت)، ص 7

عاد إلى العراق وعين في كلية الآداب بجامعة بغداد وعُيّن عميدا لكلية الدراسات الإسلامية المسائية في السبعينات إلى حين إلغاء الكليات الأهلية في العراق.

أصبح خبيراً في لجنة الأصول في المجمع العلمي العراقي عام 1983، وعين عضواً عاملاً في المجمع العلمي العراقي عام 1996، أُحيل على التقاعد عام 1988، بعدما قضى أربعين عاماً في تدريس مادة النحو...¹

رحل إلى الخليج العربي ليعمل أستاذاً في جامعة عجمان التي أمضى فيها سنة، ثم انتقل إلى جامعة الشارقة أستاذاً لمادة النحو والتعبير القرآني عام 1999 إلى صيف عام 2004....
ألف السامرائي العديد من الكتب في النحو والبلاغة وغيرها، نذكر منها كتب في الجانب الديني كنداء الروح، لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، التعبير القرآني، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، نبوة محمد من الشك إلى اليقين، كتاب على طريق التفسير البياني، وكتب في النحو أهمها كتاب معاني النحو الذي بين أيدينا، وكتاب الجملة والمعنى، كتاب الجملة العربية معناها ومبناها، تحقيقات نحوية وغيرها.

¹- موقع ويكيبيديا ، 2018 ، بتصرف

**الفصل الأول؛
موقف فاضل السامرائي
من الخلاف النحوي**

توطئة:

شهد العصر الحديث تغييراً كبيراً في الدراسات النحوية واللغوية وظهر مجموعة من الباحثين الذين أعادوا النظر في الدرس النحوي القديم. وقد تعددت آراء هؤلاء الباحثين واختلفت وتباينت ، فمن سالك مسلك التيسير النحوي وذلك بتذليل لغة النحو وتبسيطه ، ومنهم من ذهب إلى حد الغلو فحذف جزءاً كبيراً منه بدعوى أنه فضول لا غير كابين مضاء القرطبي، ومهدي المخزومي، ومنهم من وقف موقفاً مغايراً تماماً بل عاد للنحو وأكمل ما رآه نقصاً فيه، وهو سبيل السامرائي - محور دراستنا - الذي أضاف إلى النحو جانب المعنى بعد أن كان غارقاً في الشكلية والقواعدية، والبحث عن الأصول الفلسفية لاسيما نظرية العامل وتطافرها مع الأصول الثلاث ممثلة في السماع الذي يعتمد على النقل واستقراء كلام العرب، والقياس الذي يرتب المادة المدروسة، والتعليل الذي يتجاوز تقرير الظواهر النحوية إلى التماس حكمة العرب في الإتيان بها على هذا النحو المخصوص.¹

نحاول أن نعرض في هذا الفصل رأي النحوي فاضل السامرائي، الذي نجزم بأنه استطاع أن ينحو منحى مغايراً تماماً في دراسته للنحو العربي، كيف لا وقد استطاع أن يضيف المعنى للدراسات النحوية الحديثة، التي استثمرت أيما استثمار في المعنى لتبيين عن الضرورة التي يلجأ إليها النحو في اختيار ألفاظ محددة عن ألفاظ أخرى، أو في تقديم لفظ عن آخر.

نقول في هذا المقام أن فاضل السامرائي يؤكد على أن هذا النهج هو محاولة للتمييز بين التراكيب المختلفة وشرح كل معنى وتركيب، وللحديث أكثر عن هذا النهج الجديد الذي سلكه السامرائي في دراسة النحو، ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى العناصر الآتية:

* مفهوم النحو عند فاضل السامرائي.

* تلازم النحو والمعنى عند فاضل السامرائي.

* الجملة والمعنى عند فاضل السامرائي.

* اختياراته النحوية.

* منهجه في الخلاف النحوي.

¹ - ينظر عبد الحميد مصطفى السيد ، نظرية العامل في النحو العربي ، ص43

المبحث الأول: مفهوم النحو عند السامرائي:

سبق أن رأينا تعريفات عديدة للنحو في مدخل هذه المذكرة، وكان خلاصة ذلك أن من هذه التعريفات ما يقتصر على أواخر الكلم كما رأينا في تعريف ابن الصبان (ت 1206 هـ) وكان منهم من وسع دائرة النحو ليشمل علم الصرف كما صرح بذلك ابن جني وهو رأي أغلب النحاة القدامى.

بينما منهم من سلك منهاجا مغايرا تماما ومخالفا لما عليه جمهرة النحاة القدماء، وهو المنهج الذي اعتمده فاضل السامرائي في فهم النحو الحقيقي والذي يرى من خلاله معان تتغير كلما تغيرت التراكيب النحوية، وأصل هذا الفكر عموما يعود إلى جهود العلامة عبد القاهر الجرجاني ممثلة في نظرية النظم وفي علاقتها بالنحو.

ثم إن هذا الرأي أو هذا الاتجاه النحوي قد سبق إليه مجموعة من النحاة المحدثين وعلى رأسهم إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، إذ يقول: (وقد كان أبو بكر بيدي ويعيد في أنها معاني النحو، فسموا علمهم المعاني، وبتروا الاسم هذا البتر المضل، ولقد آن لمذهب عبد القاهر الجرجاني أن يحيا، وأن يكون هو سبيل البحث النحوي).⁽¹⁾

جاء في مقدمة كتاب معاني النحو: (فإنه من المعلوم أن علم النحو يعنى بالنظر إلى أواخر الكلم وما يعتريها من إعراب وبناء، كما يعنى بجوانب أخر على جانب كبير من الأهمية كالذكر والحذف والتقديم والتأخير وتفسير بعض التعبيرات).⁽²⁾

¹ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1992، ص25
² - فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص5.

المبحث الثاني؛ تلازم النحو والمعنى:

يظهر جلياً من خلال ما سبق ذكره أن السامرائي يؤكد على أن النحو علاوة على دراسته لأواخر الكلم ، فإنه يمتد ليشمل المعنى، ثم إنّه ربطهما معاً، قال في كتابه معاني النحو: (إنّ دراسة النحو على أساس المعنى علاوة على أنّه ضرورة فوق كل ضرورة تعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة، وتكسبه جِدّة وطرفة بخلاف ما هو عليه الآن من جفاف وقسوة)⁽¹⁾

وهو الرأي الذي نذهب إليه فمن خلال تمنعنا في الجانب التطبيقي من كتابه وفي المنهج الذي ينتهجه نجد نحن كذلك لذة و متعة عند اكتشاف تلك المعاني السامية التي كان للنحو الأثر البارز فيما يريد الوصول إليه من تجليات للمعنى.

ويؤكد مرة أخرى على ضرورة الالتفاف حول هذا المنهج الجديد والذي يسميه بفقّه النحو حيث يقول في مقدمة كتابه معاني النحو: (إن الدارس له على هذا المنهج ، يشعر بلذة عظيمة وهو ينظر إلى التغيرات ودلالاتها المعنوية ، ويشعر بالاعتزاز بانتسابه إلى هذه اللغة الفنية الثرية الحافلة بالمعاني الرقيقة الجميلة، ثم هو بذلك يحرص على هذه اللغة الدافعة بالحوية وهو وراء كل ذلك يحاول تطبيق هذه الأوجه في كلامه أو يشعر بمتعة في هذا التطبيق).⁽²⁾

نقول في هذا التلازم إن المعنى باعتباره دالاً على اللفظ، فإنه يلزمه ويخبر عنه حين الثبوت، وحين التقديم والتأخير، كما يكون كذلك عند الوصل وعند الفصل، ولما كان النحو يدرس أواخر الكلم وما يطرأ عليها من تغيير حاصل بتغير العوامل الداخلة عليه، فإن دراسة النحو باعتبار المعنى هو مرتبط الفرس ولازمة من لوازم الوصول إلى الدلالة المقصودة.

ندلل بجديلية تلازم النحو والمعنى بنقل بعض آرائه واستدراكاته على النحاة من كتاب معاني النحو، ومن ذلك مناقشته النحاة في فكرة النقص والتمام في باب كان وأخواتها حيث اختلفوا في سبب تسميتها، ونقل ما جاء في بعض المصادر اختلف النحاة في تسميتها ناقصة حيث ذهب أكثرهم إلى أنها كذلك، لأن جميع الأفعال تدل على الحدث والزمن إلا: (إن وأخواتها، كان وأخواتها)؛ تدل على الزمن فقط، والنقصان يعني عدم حدوث الفعل.

¹ - فاضل السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 8

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

بينما ذهب آخرون إلى أنها سميت ناقصة، لأنها لا تكتفي بمرفوعها، وإنما هي تفتقر إلى المنصوب أيضاً، فتسمية هذه الأفعال كذلك لنقصانها عن بقية الأفعال، بالافتقار إلى شيئين ويعلق السامرائي على هذا بقوله: (ونحن هنا لا نريد أن نبحت فكرة النقص والتمام، لأن الذي يعيننا في بحثنا هذا هو الاستعمال والمعنى، وهذا هو المقصد الأول من هذا البحث، وعلى أية حال لا شك أن هذه الأفعال تدخل كثيراً على اسم مرفوع ومنصوب، أصلهما عند الجمهور مبتدأ وخبر، وقد تكتفي بمرفوعها وتسمى حينئذ تامة).⁽¹⁾

ومن أقواله أيضاً التي تدل على اعتناؤه بالمعنى ما جاء في تعليقه على أقوال النحاة في باب الإلغاء والإعمال في ظن وأخواتها وأن قول النحاة بأنه يجوز إلغاء الفعل إذا توسط وتأخر قد يفهم منه أنه يسوغ ذلك متى شاء المتكلم، دون النظر إلى المعنى والحق أن معنى الإلغاء غير معنى الإعمال والمتكلم مقيد بالمعنى فليس له أن يعمل أو يلغي من دون النظر على القصد والمعنى.⁽²⁾

وقال أيضاً في باب التحذير مستدركا على النحاة قولهم أن المحذّر منه إذا كان مكرراً فإنه يجب حذف عامل التحذير، قال ما نصه: (والأمر عندي فيه تفصيل وهو أنه ليس كل مكرر واجب الحذف ولا كل مفرد جائز الحذف، وإنما الأمر يعود على القصد والمقام والمعنى، فإذا كان ذكر اللفظ من المحذّر والمحذّر منه نائباً عن فعل التحذير مفهوماً منه التحذير بما يرى من الحال، وكان المقام يضيق عن ذكر الفعل حذف فعله، ولا يذكر، وكان المذكور يقوم مقام فعل التحذير كما في إيا سواء كان مكرراً أم غير مكرر وإلا جاز ذكره).⁽³⁾

وعلى ذلك يجوز أن تقول (احذر زيدا زيدا)، كما يجوز (زيدا زيدا)، ولكل معنى يراد به ففي الأولى تكون زيدا الثانية للتوكيد، وفي الثانية يكون التكرار نائباً عن الفعل، وإن كان في الصناعة النحوية يعرب توكيدا نعني (زيدا الثاني)، وتتضح الدلالة من بين الجملتين من خلال نبرة المتكلم. إن هذا التلازم بين النحو والمعنى هو الأساس في منهج السامرائي في الدرس النحوي إذا لم نقل بأنه المنهج في حد ذاته، كما سنرى هذا التلازم حاضراً في جميع المسائل التي سنتناولها في الجانب التطبيقي.

1- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 208

2- المصدر نفسه، ج 2، ص 33

3- المصدر نفسه، ج 2، ص 111

المبحث الثالث؛ الجملة والمعنى عند السامرائي:

يولي السامرائي الجملة عناية فائقة، بل ويعتبرها أساس الدرس النحوي ولهذا جعلها في كفة واحدة مع المعنى ولم يفاضل بينهما، كما جاء في مقدمة كتابه معاني النحو،(وأما هذا الموضوع فليس فيه أمر جمع أحكام نحوية ولا ذكر قواعد مبنية، وإنما هو تفسير للجملة العربية، وتبيين لمعاني التراكيب المختلفة)⁽¹⁾.

يشدنا القول السابق إلى قضية واضحة وهي أن السامرائي يرى أن دراسة النحو عل أساس المعنى هو تفسير للجملة العربية بحد ذاتها وهو تبين لمعانيها، أي أنها في مقام النحو ولقد عمل على ذلك وسعى في تطوير درس الجملة العربية من جهتي تظافر المبنى والمعنى ويظهر ذلك في المصنفات التي أفردتها لدراسة الجملة أهمها كتاب الجملة أقسامها وشروطها وكتابه الجملة العربية والمعنى بالإضافة إلى كتاب آخر هو معاني النحو الذي بين يدي الدراسة.

يقول السامرائي في كتابه الجملة والمعنى: (وقد حاولت في هذا الكتاب أن أبين شيئاً من هذه الأسرار اللغوية وأن أقصر الكتاب على الجملة العربية والمعنى بعد أن أفردت كتاباً للجملة العربية من حيث تأليفها وأقسامها)، وحتى لا ننقص عمله شيئاً سنأتي في هذا العنصر على الحديث عن الجملة ودلالاتها وتأليفها، إذ يقسم دلالة الجملة العربية في كتابه سالف الذكر باعتبار القطع والاحتمال، وباعتبار المعنى الظاهر والباطن، وقد تكون باعتبار الخصوص والعموم فإما أن تكون خاصة وإما أن تكون عامة، أو باعتبار ثالث هو اعتبار النقص والتمام، فقد تكون ناقصة وقد تكون ناقصة وفيما يلي سنشرح هذه الاعتبارات بشكل وجيز.

أ - القطعية والاحتمالية: يرى السامرائي في هذا الاعتبار أن للجملة العربية نوعين من الدلالة أو المعنى، فالأولى أن تكون قطعية تدل على معنى واحد لا تحتمل غيره ويمثل لذلك ب(حضر محمود)، (سافر خالد)، (لا إله إلا الله)، وأما الأخرى فهي التي تحتمل حسبه أكثر من معنى ومثال ذلك (عندي حب عسل)، فهذا يحتمل أن يكون عندي الوعاء وليس عندي العسل كما يحتمل أن يكون عندي العسل، بخلاف قولك عندي حب عسلا فهذا نص في أن عندي عسلا مقدار حب.

¹-فاضل السامرائي ، الجملة والمعنى، ص09.

يعدد السامرائي أسباب تدعو إلى دلالة الاحتمال في الجملة هي الاشتراك اللفظي الاشتراك في دلالة الصيغة، عدم التبيين من أن القول كلمة أو كلمتان ، عدم تبيين أصل كلمة أو وزنها، المجيء بصيغة تفضي إلى اختلاف محتمل في الإعراب والدلالة، ذكر ألفاظ تفضي إلى الاحتمال في المعنى سواء كانت قيوداً أو غيرها ولو لم تذكر لكانت الدلالة قطعية، الحذف الذي يؤدي إلى احتمال دلالي وإعرابي، جمل تحتمل في تأليفها أكثر من معنى ، عبارات تحتمل أكثر من معنى غير أنها قد تتعين الدلالة بالتعليق أو الوقوف على موطن ما من العبارة.⁽¹⁾

ب - الدلالة الظاهرة والباطنة: يقصد هنا بالدلالة الظاهرة المعنى الذي يعطيه ظاهر اللفظ، في حين نعني بالدلالة الباطنة المعنى الذي يعطيه مضمون الكلام ولا يفهم من ظاهر العبارة ، فحين يكون التعبير ذا دلالة ظاهرة فإن مفهومه يكون من ظاهر اللفظ كقولنا (خالد رجل شجاع)، أما حين يكون ذا دلالة باطنة فإنها لا تفهم من ظاهر اللفظ وذلك كما في المجاز والكنيات والاستعارات وغيرها كقوله تعالى (فردوا أيديهم في أفواههم) والدالة هنا معناها مخفي في الباطن، أي لم يتلقوا النعم بالشكر.⁽²⁾

إن هذه الدلالة التي يتحدث عنها السامرائي هي ما أطلق عليها الجرجاني "المعنى ومعنى المعنى"، ويريد بالمعنى الدلالة الظاهرة وبمعنى المعنى الدلالة الباطنة، وحتى لا يطول بنا البحث ولا نأخذ إلا ما نحتاج في هذه الدراسة نوجز هذه الدلالات الباطنة فيما يلي:

- ✓ المجاز بأنواعه
- ✓ الكناية
- ✓ الملاحن
- ✓ المعاريض

ولمّا كان المعنى هو الأساس الأول في الدراسة النحوية عند السامرائي، بل وعليه قامت، نبيين في هذا العنصر السير الذي جعل السامرائي يولي المعنى هذا الاهتمام.

¹فاضل السامرائي ، الجملة والمعنى ، ص 10

²المصدر نفسه ، ص 11.

إن حب السامرائي للنحو وشغفه بدراسته جعله يديم النظر في الدراسات السابقة، فوجد أن أغلب النحاة يميلون إلى تأصيل القواعد النحوية والعمل على بيان أحكامها من دون أن يبحثوا في تفسير تراكيب النحو، والتنقيب عن المعاني التي اختفت وراء أساليبه، وكانت هي الأسس التي بنيت عليها صناعتهم النحوية وصنفوا فيها علومهم.

يشير السامرائي في مقدمة كتابه "معاني النحو" إلى ذلك، قائلاً إن: (هناك موضوعات ومسائل نحوية كثيرة لا تقل أهمية عن كل ما بحثه النحاة، بل وتفوق كثيرا منها، لا تزال دون بحث لم يتناولها العلماء بالدرس ولم يولوها النظر).⁽¹⁾

الواضح من كلامه أن المعنى هو مقصده من الكلام وهو الموضوع الذي لم يتناوله النحاة بالبحث، وهو الأمر الذي نعه كذلك لا سيما أننا قد بحثنا في كتب القدماء ولم نجد دراسات نحوية تقوم عليه، بل هناك من النحاة من تحدث عن الخلاف وأصل فيه، لكن من دون اعتداد بالمعنى.

¹-فاضل السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 5

المبحث الرابع؛ اختياراته النحوية:

انفرد فاضل السامرائي باختيارات نحوية خالف بها القدماء والمحدثين واستطاع بفضل فطنته ودهائه وتمكنه من الصناعة النحوية أن يجعل منها أسسا تنبني عليه الدراسات اللاحقة خاصة ما اتصل منها بالمعنى، ومن جملة هذه الاختيارات نذكر:

01 حذف المفعول: يذكر النحاة أن المفعول به قد يحذف لتناسب الفواصل كقوله تعالى: ﴿مَا

وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى الآية 3].⁽¹⁾

يرى السامرائي أن لهذا الحذف الوارد في الآية الكريمة غرضا بديعا وسرا لطيفا وهو أن هذا الحذف جاء لإكرام النبي صلى الله عليه وسلم وتعظيم شأنه، وذلك أن الله تعالى لم يرد أن يواجهه بالقلبي، فيقول (ما قلاك)، وإنما اكتفى بالمفعول السابق إكراما لرسول الله من أن يناله الفعل.

والشاهد في هذه المسألة هو وجود كاف الخطاب في الأول في لفظة (وددعك) والتي تفيد التوديع الذي يشعر بالوفاء والود وهو ما ناسب إدخال كاف الخطاب عليها، على عكس ذلك أن القلا تعني البغض ولهذا كان حذف الكاف؛ أي المفعول به لشدة مواجهة النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الكلمة الثقيلة والشديدة إكراما له.

إن اللمسة البيانية في هذا التخريج البديع تظهر دور المعنى وقدرته على إعطاء النحو سعة ورحابة في اختيار التركيب المناسب، وإنما نكاد نجزم بأن هذا التفسير من لدنه، ولم يسبق إليه أحد في حدود علمنا.

02 باب التنازع: كثيرا ما نستعمل فعلين ويسندان لفاعل واحد؛ كأن نقول مثلا: (جاء

وجلس محمد)، أو نقول (ضرب وهرب الولد).

واستعملت العرب هذا النوع من الإسناد في كلامها فقالوا (حضر واستمع خالد)، (أعظمت وأكرمت عليا) وهذا ما يسميه النحاة: (باب التنازع)، يقول ابن عقيل في هذا الباب: (هو عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد فمثلا قولك: (ضربت وأكرمت زيدا) فكل من ضربت وأكرمت يطلب زيدا بالمفعولية).⁽²⁾

¹ - فاضل السامرائي، معاني النحو، ج 2، ص 93
² - ابن عقيل، شرح الالفة ص 547-545

ويجيز البصريون والكوفيون أعمال كل واحد من العاملين، في حين كان الخلاف بينهما في الأولى منهما، فذهب الكوفيون إلى أن الأول هو الأولى به لتقدمه منه، فيما ذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه.⁽¹⁾

ولقد كان للسامرائي موقفا مغايرا تماما تجاه قضية التنازع كغيره من المواقف الأخرى عرض فيه رأيا غير معتاد وتفسيرا مخالفا، إذ عرض صفحا عن ذلك الخلاف الشكلي الذي دار بين أنصار المدرستين، ونظر إلى القضية من زاوية المعنى، يقول في كتابه "معاني النحو": إننا لا نعتقد أن تعبيراً هاهنا أولى من تعبير، إنما هو بحسب القصد والمعنى، والراجح فيما نرى أنه ينبغي أن ينظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين:

– ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته في ضميره، لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير.

– ما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته.²

يوضح السامرائي هذه المسألة ويبين فيها وجهة نظره قائلاً: وإيضاح ذلك أن تقول (أغضبتُ وأهنتُ سعيداً)، (وأغضبتُ وأهنتُ سعيداً) والفرق بينهما أن الاهتمام في التعبير الأول في الإهانة، ولذا جعلت لها الاسم وحذفت مفعول الأول، وأما في قولك: (أغضبتُ وأهنتُ سعيداً) فإن الاهتمام فيه بالإغضاب؛ لأنك أعملته في الاسم الظاهر، وأما الإهانة فقد أعملتها في ضميره.⁽³⁾

ويستشهد السامرائي بقوله تعالى: (ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ أَنفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) [الكهف الآية 96]، فإن الإفراغ أكبر منه في الإيتاء، فإن القصد من الإيتاء بالقطر هو إفراغه، فأعمل الإفراغ في صريح اللفظ لأنه هو المقصود فجعل القطر معمولاً للإفراغ؛ ولو جعله للأول لقال آتوني أفرغه عليه قطراً⁽⁴⁾ نضيف بدورنا لهذا التفسير المبدع للسامرائي لمسة بيانية أخرى، هي أن مهمة الإيتاء بالقطر تعني الجميع وأي شخص بإمكانه إحضار القطر وهو ما ناسب قلة الاهتمام، في حين

¹– ينظر فاضل السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 548.

²– المصدر نفسه، ج 2، ص 146.

³– ينظر المصدر نفسه، ج 2، ص 146.

⁴– ينظر المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الإفراغ والإسالة يتطلب مهارة وخبرة ما جعل الاهتمام يكون منصبا عليه ولا يكون على الإيتاء.

ويؤكد رأيه هذا بما جاء في القرآن الكريم إذ يخاطب الله تعالى أصحاب اليمين: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَبُوا كِتَابِي﴾ [الحاقة الآية 19] جعل الكتاب مفعولا ولم يجعله لاسم الفعل ؛ لأن القراءة والاطلاع على الكتاب أهم من المناولة ؛ لأن فيه فلاحه وفوزه ، أما المناولة فلقصدها القراءة واطلاعهم عليه، ولو عمل المناولة فيه لقال (هؤم اقرءوه كتابيه) فيكون عند ذلك أعمل المناولة في الظاهر والقراءة في الضمير، وهو خلاف المقصود. (1)

وقد وفق السامرائي في هذا الانفراد النحوي الذي أعرض فيه عن الشكلية التي غرق فيها أصحاب المدرستين، والذي أبان من خلاله اللمسة البيانية التي أحدثها المعنى.

03 الاستثناء بـ"سوى": ذهب جمهور البصريين إلى أن (سوى) ظرف، وأنها لا تخرج عن الظرفية ومعناها (المكان)، فإذا قلت: (جاءني القوم سواك) كان المعنى: مكانك وبذلك، ثم دخلها معنى الاستثناء ، جاء في كتاب سيبويه: (وأما أتاني القوم سواك فزعم الخليل أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء. (2) ويحتج البصريون على أنها ظرف؛ أنها تكون صلة، تقول مررت بمن سواك وأن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها، ويستشهدون بقول أبيد:

وَابْدَلْ سَوَامَ الْمَالِ إِ***نَّ سَوَاءَهَا دَهْمًا وَجُونًا.

ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفا.

يقول السامرائي أن هذين الدليلين لا يدلان إلا على أنها تقع ظرفا ولا يدلان على أنها ملازمة للظرفية، وذهب إلى التأكيد إلى أن ثمة ظروفًا متصرفة تقع ظرفا وتخرج عن الظرفية كقولك (جلستُ مكانك)، و(عظمَ مكانك) (3)

وذهب أبو القاسم الزجاجي وابن مالك إلى أنها ليست ظرفا بل هي كـ "غير" مطلقا.

قال ابن مالك:

وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ إِجْعَلًا*** عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَغَيْرٍ جُعِلًا.

1- فاضل السامرائي ،معاني النحو، ج 1 ، ص 146.

2- المصدر نفسه ، 267

3- المصدر نفسه، 267

ذهب الكوفيون وآخرون أنها تستعمل ظرفاً وغير ظرف، فمن استعمالها ظرفاً قولهم جاءني الذي سواك، ومن استعمالها غير ظرف بل اسماً بمعنى غير، كقوله صلى الله عليه وسلم: «دعوت ربي ألا يسלט على أمتي عدوا من سوى أنفسها» وقوله كذلك: «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود».

وقول الشاعر: **ولم يبقِ سوى العدو *** نِ دناهم كما دانوا.**⁽¹⁾

يقول السامرائي في هذه المسألة أنها ليست كـ "غير" مطلقاً، فإنه يصح أن نقول: (مررت برجل غير لئيم)، ولا يصح أن نقول: (مررت برجل سوى لئيم)، قال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾ [المائدة الآية 5] وقال: ﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الروم الآية 29] وقال: ﴿وَأَزَلَّتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق الآية 31]. ومثل ذلك كثير.

ويعلل أن "غير" من المغايرة وأن "سوى" من المساواة، ويظهر ذلك من لفظهما، فقولهم مكان "سوى" معناه مكان "مستوي" وليس بعضه أعلى من بعض.⁽²⁾

ثم يرجح أنها تكون ظرفاً وغير ظرف، وليس أصلها أن تكون ظرفاً بل معنى الظرفية منقول إليها، وذلك أن قولك: (جاءني رجل سوى زيد)، معناه يقوم مقامه ويسد مسده، ويكون مكانه وبدله، ومن هنا دخل معنى الظرفية، كما أن الكثير فيها أن تقع ظرفاً وليس الكثير فيها أن تقع غير ظرف، وقد تقع ظرفاً وقد تقع استثناءً وغير استثناءً من دون النظر إلى معنى المساواة الذي هو أصل معناها، بل انمحي عنها معنى المساواة وبقي فيها معنى المغايرة، وهذا كثير في اللغة فقد ينمحي عن الكلمة دلالتها الأولى ويبقى ملازمها أو يبقى فيها جانب من جوانب المعنى فقط.⁽³⁾

تبين لنا أن السامرائي مصيب فيما ذهب إليه عند ترجيحه لمعنى (سوى)، لاسيما وأن المعنى يتجلى وينكشف بحسب استعمالها وتغير دلالتها، خاصة عندما يتبدل معناه الأصل.

04 الحال الجملة: من بين الانفرادات والاختيارات التي خالف فيها السامرائي النحاة قضية

الحال الجملة، وهل يمكن أن تكون الحال جملة مقدره مع وقوعها بعد وقوع عاملها مع شرط أن

¹ - السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 268

² - المصدر نفسه، ج1، ص 269.

³ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المصدرة بدليل الاستقبال. تقع الحال جملة كما تقع مفردا، نقول: (أقبل أخوك يضحك) و(أقبل أخوك وهو يضحك)، و(أقبل أخوك ضاحكًا)، ويشترط النحاة أن تكون جملة الحال خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب. فلا يصح أن تقع الجملة الاستثنائية حالا؛ فلا تقول: (أقبل محمداً وهو راكضاً - متعباً) على أنها حال، كما لا يصح عند النحاة أن تقع الجملة المصدرة بدليل استقبال على أنها حال، قال تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَّهْدِينِ﴾ [الصفات الآية 99]. فليست الجملة سيهديني حال.⁽¹⁾

يعلق السامرائي على ما جاء في شرح الرضي على الكافية للأشموني حول قضية اشتراط خلو المضارع من حروف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما، إذ يقول الأشموني: (ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حروف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك أن الحال الذي نحن في بابه، والحال الذي يدل عليه المضارع، وإن تباين حقيقة، لأن في قولك مثلا: (اضرب زيدا غدا يركب) لفظ يركب حال بأحد المعنيين، غير حال بالآخر، لأنه ليس في زمن المتكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة؛ أي المصدرة بالمضارع من علم الاستقبال في الظاهر إن لم يكن التناقض هاهنا حقيقيا).⁽²⁾

يرفض هاهنا السامرائي التعليل الذي جاء به الأشموني قائلاً: (هذا التعليل غير مقبول وذلك إلا إذا أقر النحاة أن تكون هناك حال مقدرة وهي التي يكون وقوعها بعد وقوع عاملها. فلا داعي لهذا الشرط لأن المصدر بداية الاستقبال ليست إلا كذلك قال تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران الآية 39]، وهذه الأحوال مقدرة؛ لأنها بعد التبشير ولذا نرى أن كل ما احتمل أن يكون حالا مما صدر بدليل استقبال صح أن يكون كذلك، وذلك نحو: (عرفت محمد)، (إن استعنته أعانك) فجملة الشرط حال، وهي مصدر بدليل استقبال، وتقول: (مالك لا تذهب؟) و"لا" عند النحاة تفيد الاستقبال وإن كان لنا فيها رأي آخر، وقال تعالى: (مالي لا أعبد الذي فطرني) [يس الآية 22] فجملة (لا أعبد) حالية.⁽³⁾

¹- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج 2، ص 295

²- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج 2، ص 29.

المبحث الخامس؛ منهجه في الخلاف النحوي:

إن الحديث عن منهج السامرائي في الخلاف النحوي يأخذنا أولاً إلى التنقيب عن الأسباب التي جعلته بنهج هذا الاتجاه ونكاد نجزم أن نزعتة التفسيرية لمحاولة التقرب من النص القرآني وكشف أسرارهِ الإعجازية بأدوات لغوية خالصة هي أهم هذه الأسباب.

ولقد اعتمد في منهجه هذا على بنية الكلمة وما لها من دلالة وعلى معنى اللفظة الخاص الذي تتميز به دون مرادفاتِها؛ أي أنه اتكأ على مستويات اللغة (الصرفية التركيبية والدلالية) حيث نجده ينظر إلى الخلاف النحوي من زاوية المعنى لا المبنى وإذا ما رجح رأياً على آخر إلا وكان رأيه لحساب المعنى وكثيراً ما نجده يجنح للصفح عند الخلاف ويبحث عن المعنى.

من هذه النظرة خلص السامرائي إلى فكرة جديدة مفادها أن الأمر في الدرس النحوي لم يبق فيه مجال لتأصيل قواعد النحو وبيان أحكامه وشرحها وتبسيطها كما هو معتاد في الكتب فإن هذا الأمر قد نضج حتى احترق، وكما قيل " لم يبق فيه الأول للآخر شيئاً "، لكن الشيء الأهم من ذلك هو المعنى والنظر في التراكيب النحوية وما انطوت عليه من دلالات ، فالأوجه النحوية كما يرى الدكتور فاضل ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم وأن جواز أكثر من وجه تعبيرى ليس معناه أن هذه الأوجه ذات دلالات معنوية واحدة وأن لك أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء، وإنما لكل وجه دلالته، فإذا أردت معنى ما. لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤديه، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحداً⁽¹⁾

ونعتقد أن الخلافات النحوية على أكثرها شكلية وأقل منها معنوية، بل إن بعضها خلافات فلسفية أختلفها النحاة بناءً على علل فلسفية وعوامل منطقية كما ذكرنا ذلك سالفاً، كالقول بالتنازع، وحذف المفعول ومعنى سوى والحال الجملة، بالإضافة إلى مسائل سوف نتطرق إليها بالتفصيل في الفصل التطبيقي، ولا يزال منهجه هذا يعطي إضافات كبيرة للدراسات النحوية الحديثة، كما أبرز ما غفل عنه النحويون القدماء، وحسبنا في هذا المقام أن نشير إلى بعض المسائل حتى تتضح الرؤية أكثر عن منهجه المتبع في الخلاف النحوي.

¹ - عصمان نسيم، النحو والمعنى عند فاضل السامرائي، مجلة اللغة العربية، ع48، الجزائر، 2019، ص166

**الفصل الثاني؛
مسائل خلافية من كتاب
"معاني النحو"**

المسألة الأولى - في معنى "رب":

يعرض السامرائي في كتابه معاني النحو ما ذهب إليه سيبويه قائلًا: (ذهب سيبويه إلى أن رب بمعنى كم الخبرية، أي أنها تفيد التكرير جاء في الكتاب واعلم أن "كم" في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، والمعنى معنى رب وذلك قولك "كم غلام لك قد ذهب" واعلم أن كم في الخبر لا تعمل فيه رب لان المعنى واحد، إلا أن "كم" اسم و"رب" غير اسم بمنزلة من).⁽¹⁾

ويعرض كذلك ما قاله المبرد في كتابه المقتضب جزء الرابع صفحة 139 إذ يقول: (إن رب معناها الشيء قليلا)، وهو ما ذهب إليه النحاة؛ أي أنها حرف يفيد التقليل في حين جاء في "المغني" أن معناها ليس التقليل دائما خلافا لأكثرين ولا التكرير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكرير كثيرا وللتقليل قليلا ويستشهد بالمعنى الأول بقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر الآية 2]، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم «يَارُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، ومن الثاني قول علي ابن أبي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم

وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْعَمَامُ بِوَجْهِهِ **** تَمَالَ الْيَتَامَى عِصْمَةً لِلْأَرَامِلِ.....

جاء في شرح الرضوي على الكافية ووضع "رُب" للتقليل تقول في جواب من قال (ما لقيتُ رجلاً)، (رُبَّ رَجُلٍ لَقَيْتَ)، أي لا تنكر لقاء الرجال بالمرّة فإن لقيت منهم شيئا ولو كان قليلا. (2)

يرى السامرائي أن معناها يتضح من القرائن فمن استعمالها في التكرير قوله صلى الله عليه وسلم: «يَارُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وذلك لأن أهل الضلال أكثر من أهل الحق.

ومن استعمالها في الواحد قول الشاعر:

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ **** وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانُ.

الأول هو عيسى والثاني هو آدم عليهما السلام.

¹- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج 3، ص 37

²- المصدر نفسه، ص 38

ويستدل كذلك بأنّ نظيرها في دلالة اللفظ الواحد على معنيين متقابلين قد الداخلة على المضارع فأصلها للدلالة على التقليل، كقولك (قد يشفى المريض)، وقولك (قد يصدق الكذوب)، وقد تدل على التحقيق كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّوا إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب الآية 18]، وقوله: (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ) [البقرة 144] وتميز بينهما القرائن

كما تطرق إلى قول النحاة بحذف (رب) إذا جاءت بعد الفاء والواو وبل وحذفها بعد الواو أكثر، كقول الشاعر: **وليلِ كَمَوْجِ البحرِ أرخى سُدُوْلَهُ ** عَلِيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمومِ لِبِتْلِي** وبعد الفاء أقل نحو:

فَمِثْلُكَ حُبْلِي قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعِ ** فَالْهَيْثُهَا عَنْ ذِي التَّمَامِ مَحْوَلِ.

وبعد أقل نحو: **بَلْ يَلِدُ مِلاً الْفِجَاجِ قَتْمَهُ **** لَا يَشْتَرِي كَتَانَهُ وَجَهْرَمَهُ.**

وبغير ذلك نادر نحو: **رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي ظِلِّهِ **** كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِّهِ.**

وأما عند البصريين فإنّ الواو للعطف، والجُرْبُوبُ محذوفة لا بالواو، قال سيبويه

وحذفوه - يعني حرف الجر - تخفيفاً وهم ينوونه، كما حذف " رب " في قوله:

وَجِذَاءَ مَا يُرْجَى بِهَا ذُو قِرَابَةٍ ** لِعُطْفٍ وَمَا يَخْشَى السِّمَاتِ رَبِّبِهَا.**

إنما يريدون " رب " جِذَاءً.⁽¹⁾

ويرى السامرائي أن " رب " عند استعمالها لا تطابق " كم " وأن الجر ليس بها

عند الحذف ولا هي عاطفة، بل هي حرف خاص له استعماله ويدل على ذلك أمور منها:

1 - أنها لا يصح إبدالها برب أو إظهار رب معها فإنك تحس أن المعنى يختلف

وذلك نحو قول الشاعر: **فَلَا رَبِّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ **** وَلَا سِيَمَا يَوْمٍ بِدَارَةٍ جَلْجَلِ**

فلا يحسن أن يقال فيه (ويوم لك منهن صالح) وكذلك نحو قوله: (ورب مبلغ أوعى من

سامع)، (رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة)، (ورب حامل فقه إلى من هو أفقه

منه) و(رب أخ لك لم تلده أمك)، فأنت ترى أنه لا يصح إبدالها برب فلا تقول: (وكاسية

في الدنيا عارية يوم القيامة)، (ولا حامل فقه) إلى آخره، ولو كانت بمعناها أو خلفا منها

لصح إبدالها بها.

¹ - ينظر فاضل السامرائي ، معاني النحو، ج 3 ، ص 42.

02 - قد يراد بمجرور رب العموم ولا يدل على شيء معين، وإما مجرور بعد الواو فلا بد أن يكون مخصوصا فقله رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة لا يدل على كاسية معينة، بل هو دال على العموم.

03 - رب في الغالب تدل على التقليل وقد يراد بها التكثير كما مر بنا في حين أن الواو تدل على واحد حتى وإن كانت رب تفيد الواحد يبقى المعنى مختلفا فقول الشاعر:

ألا رُبَ مولودٍ وليس له أبٌ **** وذئبٌ ولدٌ لم يلدُه أبوان.

لا يصح فيه إبدال الواو بها فنقول (ومولود ليس له أب)؛ فنحن نحس أن الكلام غير تام ولا بد أن نذكر شيئا آخر يتعلق بهما ويستدل السامرائي بحجج أخرى هي ليس الكلام مع الواو ردا على كلام، ولا تقديرا له، بل هو اختيار ابتدائي بخلاف رب، كما أن هذه الواو ليست عاطفة كما ذهب إليه البصريون، ولا أصلها عاطفة كما ذهب إليه الكوفيون لأن الشعر قد يبتدىء بها، كما أن فيها معنى التعجب والتفخيم كما ذهب إلى ذلك قسم من النحويين.

من الملاحظ أن السامرائي قد اتكأ على ناحية المعنى في قضايا " رب " و " الواو " وحذفهما، إذ يرجع دائما إلى المعاني التي تكون فيها، وهو منهجه الذي انتهجه في موقفه إزاء هذه القضايا.

المسألة الثانية - ما ينوب عن الفاعل:

يذكر النحاة أنه إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين للمجهول وكان من باب (أعطى) جاز إقامة الأول مقام الفاعل، وكذلك الثاني تقول: (منع خالدٌ الخيرَ)، و(منع الخيرُ خالداً)، و(أعطي محمدٌ ديناراً)، و(أعطي دينارٌ محمداً)، إلا إذا حصل لبس فإنه عند ذلك يتعين إقامة الأول مباشرة نحو : أعطيت زيدٌ عمراً⁽¹⁾.

من جهة أخرى ينقل فاضل السامرائي ما جاء في شرح ابن عقيلوشرح الكافية للأشموني، وما جاء في كتابي الهمع والتصريع، بخصوص عدم جواز إقامة الثاني حين يكون الأول معرفة والثاني نكرة فتقول(أعطي زيدٌ درهماً) ولا تقول (أعطي درهمٌ زيدا).

إن السامرائي قد رجح رأي الجمهور من النحاة في صحة إنابة كل من المفعولين، ويعلل لذلك بأنه لا مانع إن كان الفاعل نكرة متى يكون المفعول معرفة فلا مانع أن تقول ضرب رجلٌ محمداً ، وكذا ما ينوب عنه، غير أن ذلك يكون بحسب المعنى فقد تنيب الأول أو الثاني بحسب ما ترمي إليه من غرض ، فإنك تقيم مقام الفاعل ما كان أولى بالعناية والاهتمام ، فإذا قلت مثلاً (أعطى محمدٌ ديناراً) كان اهتمامك منصبا على محمد والحديث يدور عنه ، وإذا قلت (أعطى دينارٌ محمداً) كان الحديث منصبا على الدينار ، وذلك كأن يكون الغرض للكثرة أو القلة أو غير ذلك .

يعطي السامرائي مثالا في هذه المسألة وذلك كأن تقول (أعطي محمدٌ الجائزة) إذا كان اهتمامك على أخذ الجائزة، وتقول (أعطيت الجائزة محمدا) إذا كان اهتمامك منصبا على الجائزة لا على الأخذ، ألا ترى بأنه إذا حدث منافسة بين أقران مثلا لنيل جائزة والناس مهتمين بهؤلاء الأقران معنيين بأمرهم فتجد من يرى بأنه سيأخذها محمد والآخر خالد، ولا يهمهم أمر الجائزة بقدر ما يهمهم صاحبها قلت: (أعطي محمدٌ الجائزة)، وإذا كان الناس مهتمين بأمر الجائزة لأنها ثمينة وفريدة ولا يهمهم أخذها قلت: (أعطيت الجائزة محمداً) فجعلتها مدار الحديث والمتحدث عنه⁽²⁾.

¹-فاضل السامرائي ، معاني النحو ، ج2 ، ص 79

²-ينظر المصدر نفسه ص 79- 80

فإن كان هناك مفعول به ومصدر، وظرف، وجار ومجرور فالذي عليه جمهور النحاة أنه يتعين إقامة المفعول مقام الفاعل تقول (ضُربَ خالدٌ ضرباً شديداً مبرحاً يومَ الخميس)، ولا يجوز إقامة غيره فلا تقول (ضُربَ خالدٌ في بيته).

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره مع وجوده فتقول: (ضُربَ ضرباً شديداً زيداً)، واستدل لذلك بقراءة أبي جعفر - وهو من العشرة - (ليجزي قوم بما كانوا يكسبون)، وذهب بعض النحاة إلى أن الأحق بالنيابة ما كان أهم في الكلام مفعولاً أو غيره، فمثلاً إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير وأقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهذا ما يراه السامرائي الصواب وقد رجحه بعد أن نظر في المعنى والأغراض التي يقصد إليها الكلام.⁽¹⁾

فإن لم يكن هناك مفعول به ثان وكان في الجملة ظرف متصرف مختص أو مصدر متصرف مختص، أو جار ومجرور صالح للنيابة أقيم أحدهما مقام الفاعل فتقول (سيرُ يومان)، و (انطلق انطلاقتشديداً)، و (جلسَ في القاعة)، فإذا اجتمعت هذه الثلاثة المصدر، والظرف، والمجرور، فالذي عليه الأكثرون أنها متساوية في النيابة ولا يفضل بعضها عن بعض تقول (جُلسَ في الدارِ جلوساً طويلاً يومَ الجمعة)، أو (جلسَ يومَ الجمعةِ في الدارِ جلوساً طويلاً).⁽²⁾

يرجح السامرائي ما جاء في شرح الرضي على الكافية مستندا إلى المعنى حيث يقول: أنه ينوب عن الفاعل ما كان أهم وأدخل في عناية المتكلم، فإذا كان المجرور هو الأهم أنيب، وإن كان المصدر هو المهم أنيب، وإذا كان الظرف هو المهم أنيب قال الرضي: والأولى أن يقال كل ما كان أدخل لعناية المتكلم واهتمامه لذكره، وتخصيص الفعل به هو أولى بالنيابة.

ويستدل السامرائي في توضيحه لهذا الأمر أن المتكلم قد يعنيه ذكر الحدث مع ما ارتبط به من مجرور أو ظرف دون أن يعنيه ما وراء ذلك فيقتصر عليه فيقال مثلاً (جلس في الدار)، و (اقتتل يوم الخميس)، قال تعالى (ونُفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء) [الزمر الآية 69] فإن المهم هو المجرور

¹ - ينظر فاضل السامرائي معاني النحو ، ج 2 ، ص 91 .

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

وقوله (إن الله لا يغفر أن يشرك به) [النساء الآية 48] ، وقوله (لا يقضي عليهم فيموتوا) [فاطر 36] ، ونحو: (اجتمع يوم الخميس)، إذا لم يعنك من اجتمع ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المصدر فنقول (انطلق انطلق شديد).⁽¹⁾

نرى أن السامرائي قد رجح كعادته المعنى في مسألة ما ينوب عن الفاعل، إذ فصل في هذا الأمر بالرجوع إلى ما يعين المتكلم ذكر الحدث مع ما ارتبط به ويجعل مدار حديثه ما كان أدخل في العناية والاهتمام.

¹ - فاضل السامرائي ، معاني النحو ، ج 2 ص82

المسألة الثالثة - المفعول له (لأجله):

يعرف النحاة المفعول له بأنه المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل ويشترط فيه اجتماع أربع شروط وقيل خمسة:

01- أن يكون مصدرا.

02- أن يكون مذكورا للتعليل.

03- أن يشارك الحدث في الزمن نحو قوله تعالى (ويجعلون أصابعهم في

آذانهم منالصواعق حذر الموت) [البقرة الآية 19]، فزمن جعل الأصابع هو زمن الحذر

04- أن يشاركه في الفاعل، أن يكون فاعل الحدث أو المصدر واحد نحو: قتله

عدوانا ففاعل القتل والعدوان واحد.

05- أن يكون قلبيا فلا يصح أن نقول (جئت قتلا للكافر) لأن القتل ليس قلبيا.

غير أن السامرائي يرى أن المفعول لأجله إذا كان مصدرا مؤولا فلا يشترط فيه شيء

من ذلك قال تعالى (ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا

[التوبة الآية2] ف (إن صدوكم) مفعول لأجله والفاعل مختلف ففاعل يجرمنكم هو شنآن

؛ أي البغض ، وفاعل الصد هم الكفار ، والصد ليس قلبيا وقال تعالى: (وَأَلْقَى فِي

الْأَرْضِ رَوْسِي أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ) [النحل الآية 15] ففاعل الإلقاء هو الله وفاعل الميد هو

الأرض، والمد ليس قلبيا، والزمن مختلف، فخلق الجبال قبل خلق البشر وقال: (أَتَقْتُلُونَ

رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ) [غافر الآية28] وقال: (عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى) [عبس

الآيتين 1-2] ، فهذه كلها الفاعل فيها مختلف، وهي ليست قلبية، وقد يكون الزمن أيضا

نحو: (أكرمته اليوم أن أكرمني أمس)، وهذا ليس قلبيا والفاعل والزمن مختلفان وهو

الذي يرجحه في المصدر الصريح أيضا.⁽¹⁾

يقول السامرائي ان المفعول لأجله هو مصطلح بصري، وهو عندهم ما أفاد تعليلا

من المصادر بشروط معينة، كقوله: (يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوْعِقِ حَذَرَ

الْمَوْتِ) [البقرة الآية 19]

¹- ينظر فاضل السامرائي ، ج 2 ، ص 228

وينقل ما جاء في الكتاب: (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر) فانصب لأنهم وقعوا، ولأنه تفسير لما قبله، لما كان وليس بصفة لما قبله ولا منه وذلك قولك (فعلت ذلك حذار الشر)، (فعلت ذلك مخافة فلان)، وقال الشاعر وهو حاتم ابن عبد الله الطائي:

واغفر عوراء الكريم ادخاره ** واصفح عن شتم اللئيم تكراً (1)**

والمفعول له عند الكوفيين هو مفعول مطلق الفعل محذوف عند الزجاج وللفعول المذكور عند الكوفيين فنحو: جئتكم إكراماً لك تقديره عند الزجاج جئتكم أكرم إكراماً لك وعند الكوفيين أن معنى جئتكم هنا أكرمتكم يقول الجرمي: (أن ما يسمى مفعولاً به منتصب نصب المصادر التي تكون حالاً فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله تعالى حذر الموت متحاذرين). (2)

يرى السامرائي أن رأي البصريين أرجح وأقرب إلى طبيعة اللغة، وإن كان المعنى في قسم من التعبيرات يحتمل رأي الكوفيين واستدل بوجوه عدة منها:

01- أنه يصح بلا خلاف أن أقول (فعلت ذلك ابتغاء مرضاة الله) جواباً على

سؤال لما فعلت ذلك، فهنا أخذت التعليل والسبب قال تعالى (وإذ قالت أمة منهم لما تعظون قوماً الله مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً، قالوا معذرة إلى ربكم) [الأعراف 164] فهنا بين علة الوعظ وسببه، في حين أن المفعول المطلق والحال ليس لبيان العلة، فالمفعول المطلق يكون لبيان التوكيد، ولبيان النوع والعدد عند النحاة وهذا ليس واحداً منها، والحال مبينة للهئية ومؤكدة وهذا عذر وسبب فالمفعول له يؤدي غرضاً مغايراً لغرض الحال والمفعول المطلق.

أنه يصح تقديره بالحال أو المفعول المطلق لكن المعنى سيختلف وذلك نحو قولك (جئت طمعا في رضاك) فإن قدرته (طمعاً) في رضاك كان حالاً، وإن قدرته (أطمع طمعا) كان مفعولاً مطلقاً، وإن أردت العلة والسبب كان مفعولاً به.

¹- فاضل السامرائي، ج 2، ص 222.

²- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

02- العطف على العلة الصحيحة، وذلك نحو قوله تعالى: (وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) [النحل الآية 64]. فهنا ذكر علة إنزال الكتاب باللام فقال (لتبين لهم الذي اختلفوا فيه)، وهذا علة لا حال ولا مفعولية مطلقة، ثم عطف عليها بقوله (وهدى ورحمة لقوم يؤمنون)، فهو إذن علة مثله وسبب لا حال ولا مفعول مطلق، لأنه لا يصح عطف الحال على ما ليس حال ولا عطف المفعول المطلق على ما ليس مفعول مطلق.

03- إن القول برأي الكوفيين يفضي إلى إخراج الأفعال من معانيها الى معان أخرى، قد تكون بعيدة عنها من دون موجب وذلك نحو قولنا (قلت ذاك خوفا منه) فيكون القول عندهم بمعنى الخوف، في حين أن القول حسي والخوف قلبي، ونحو قوله تعالى (وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم) [البقرة 213]، فيكون الاختلاف بمعنى البغي، ونحو قوله (الذي ينفق ماله رياء الناس)[البقرة 260] فيكون الانفاق بمعنى الطلوع وبمعنى الكره. ونحو قوله (هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا) [الرعد الآية 12] فتكون رؤية البرق بمعنى الخوف والطمع (1)

إن نظرة السامرائي وتحليله لرأي الكوفيين كشفت استناده للمعنى لا سيما وأن رأي الكوفيين قد يفضي إلى إخراج الأفعال من معانيها الأصلية إلى معان بعيدة عنها وقد ضرب مثلا قولنا: (قلت هذا خوفا منك، وقلت هذا إظهارا للحق، وقلت هذا إكراما له، وقلت هذا تحقيرا له، وقلت هذا إطفاءً لنار الفتنة، وقلت هذا تملقا، وقلت هذا طمعا في خيره) وغير ذلك فيكون معنى قلت هذا: (خفت، وأظهرت الحق وأكرمت، وحقرت أطفأت نار الفتنة، وتملقت وطمعت) وغير ذلك، يرى السامرائي أنها معان متعددة متغايرة، ولا موجب لهذا كله (2).

وهو ما نلخص إليه بأن الفعل الواحد تكون له معان متعددة متناقضة.

¹- السامرائي، معاني النحو، ج2، ص224.

²- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المسألة الرابعة - في معنى الإضافة:

أشار السامرائي في كتابه معاني النحو إلى مسألة الإضافة وما يندرج تحتها من أنواع كالمحضة وغير المحضة، وقضية حذف المضاف والمضاف إليه، ولكن ما يهمنا في هذا البحث هو معنى الإضافة، فما هي الإضافة؟ وما هي أهم معانيها؟.

الإضافة نسبة اسم الى اسم آخرو إسناده اليه نحو (غلام هند) و (كتاب خالد)، وقد استقر الامر مؤخرًا عند النحاة على أن الإضافة إما أن تكون بمعنى اللام نحو (دار سالم) و(مال محمد)؛ أي (دار لسالم) (مال لمحمد)، أو تكون بمعنى من وذلك إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف نحو (ثوب صوف) و(خاتم ذهب)؛ أي (ثوب من صوف) و (خاتم من ذهب). أو تكون بمعنى في، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفًا واقعا فيه المضاف نحو:(شهيذ الدار)؛ أي في الدار وقوله تعالى (بل مكر الليل والنهار) أي في الليل والنهار ولا تخرج الإضافة عن هذا عنده.¹

وذهب بعض النحاة على أن الإضافة ليست على تقدير حرف أصلا وإلا لزم أن (غلام زيد يساوي غلام لزيد) وليس كذلك فإن المعرفة غير النكرة.

يرى السامرائي أن الإضافة تعبيرًا آخر ليس تقدير حرف في تعبير، وقد يمتنع تقدير أي حرف في تعبير آخر وما صح تقديره بحرف لا يطابق معناه معنى مقدر، فهي اعم من أن تكون بمعنى حرف ومما يدل على ذلك أمور منها.

01- امتناع إظهار هذه أي حرف من هذه الحروف في قسم من التعبيرات نحو(جننت مع خالد)، (من لدن حكيم عليم) [النمل الآية 6]، (ولدينا مزيد)[ق الآية 35]، (كل الطعام كان حلا لبني إسرائيل) [آل عمران الآية 93]، (من كل زوج كريم) [الشعراء الآية7]، و(عند خالد مال)، و(خرج جميع القوم)، و(يوم الأحد) ...
وقول الشاعر: غيرَ مأسوفٍ على زمنٍ **** لنقضي بالهم والحزن .

وهناك أمثلة كثيرة لا داعي ذكرها تدل على أن الإضافة أوسع بكثير من أن تكون بمعنى حرف، وقد لاحظ النحاة ذلك فحاولوا الخروج من هذا المأزق. جاء في شرح الرضي على الكافية الجزء الأول، الصفحة 299 (ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز

¹ - شرح ابن عقيل، ص32

التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام ، فقولك (طور سيناء) و(يوم الأحد) بمعنى اللام ولا يصح إظهار اللام بمثله)، بينما يخالف السامرائي هذا الرأي مستغربا من أين للنحاة أن نحو(طور سيناء) و(يوم الأحد)و(كل الرجال)و(جميعهم) فيها مدلول اللام الذي يفيد الاختصاص .¹

2- يقر النحاة أن الإضافة لغير المحضة وهي (إضافة اسم الفاعل، والمفعول والصفة المشبهة) إلى معموليها ليست على تقدير حرف فقولك (هو حسن الوجه) ليس على تقدير حرف فليس الوجه في مثل هذا مضافا إليه حسن بتقدير حرف الجر، بل هو هو، وكذا في (ضارب زيد) لأن ضارب وإن كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا إليه من حيث المعنى حيث نصبه أيضا ولم يحتج في إضافته إليه لا في حال الإضافة ولا قبلها الى حرف الجر ...

إن الجملة (هو ضارب زيد) والآية القرآنية (إنك جامع الناس) [آل عمران الآية 9] تكون الإضافة في هذه الجمل باسم الفاعل بنفسيهما إلا بتقدير حرف أي اسم الفاعل فيهما يتعدى بنفسه ومأخوذ من متعد فقولنا : (هو ضاربُ زيدًا)بالنصب تقديره (هو يضربُ زيدًا) وليس التقدير (هو يضرب لزيد) ويستدل النحاة في نحوه ب : (هو ضاربُ لخالد) أي اللام فيه زائدة مقوية ، والأصل (هو ضاربُ خالد) بإضافة الوصف إلى محموله وأصل التعبير (هو ضاربُ خالدًا)وهذا المثال كقوله تعالى (فعال لما يريد) [البروج الآية 16] فإن اللام فيه زائدة مقوية والأصل (فعال ما يريد) فإذا كان التقدير عنده يختص بالمحضة فكيف ينقلب لزائد أصلا.²

ثم إنه لافرق بين المحضة وغيرها لأن التقدير قد يمتنع في المحضة أيضا مما له شبه بغير المحضة وذلك نحو (إطعام مسكين) وقوله تعالى (كطي السجل للكتب) [الأنبياء الآية 104] وقوله : (وأوحينا إليه فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة)[الأنبياء الآية 73] وقوله كذلك (ولله على الناس حج البيت)[آل عمران الآية 97] فكل هذه الإضافات محضة ونرى أنها ليست على تقدير حرف كما هي في الظاهر لأن

¹ - السامرائي، معاني النحو، ج3، ص 118-119

² - ينظر: شرح الرضوي، 57/01، وينظر: الهمع/2/46 ، ينظر: السامرائي ، معاني النحو ، ج3 ، ص 119 .

المصدر هنا متعد وتم إضافته إلى مفعوله وهو في الأصل يتعدى من غير تقدير حرف كما (ضارب خالد) ومثله إضافة اسم الفاعل إن كان ماضيا ، نحو (أنا مكرم محمد أمس) فهي محضة وهي ليست على تقدير حرف في الراجح لأنه متعد، كما صرح ابن يعيش ذلك قائلاً "وعندي أن إضافة اسم الفاعل إذا كان ماضيا في ذلك ليس مقدرًا بحرف مع أنه إضافته محضة ، وبهذا يخرج السامرائي قسم من المحضة من التقدير ويرى انه لا يصح تقدير حرف في نحو هذا ¹

ومن الأدلة التي أوردها السامرائي والتي ينفي فيها إفادة اللام للاختصاص ومن ذلك إضافة اسم التفضيل في الغالب والتي لا تفيد معنى حرف ولا تدل عليه نحو قوله تعالى (ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب) [التوبة الآية 35]، فإضافة اسم التفضيل محضة عند الجمهور وهذا خارج عن التقدير أيضا ، فلا نقول (أشد للعذاب) أو (أشد للعذاب).

كما أن المعنى يتغير عند التقدير فتصير المعرفة نكرة، فلو قدرت (هذه دار محمد) باللام كان التقدير (هذه دار لمحمد) والأولى معرفة والثانية نكرة.

¹- ينظر: السامرائي، معاني النحو ، ج3 ، ص 120 ، شرح ابن يعيش 119/2.

المسألة الخامسة - الخلاف في علة دخول الإعراب في الأسماء:

من المسائل الخلافية الأولى التي تطالعنا في كتاب معاني النحو للسامرائي مسألة الخلاف في علة وضع الإعراب في الأسماء، فهل للإعراب أثر في معاني الكلمات أم لا؟ قد نقل السامرائي عن الزجاج أن أغلب النحويين قد ذهبوا إلى أن الإعراب دخل في الكلام لمعنى، وعللوا ذلك بـ: (إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافا، ومضافا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيدٌ عمرًا فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به وقالوا) ضرب زيد، فدلوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على أن الفعل لما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا (هذا غلام زيد) فدلوا بخفض زيد، على إضافة الغلام إليه وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم وقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني)¹

هذا قول جميع النحويين إلا أبا علي قطربا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال (لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض... وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطنون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلنا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ...

وقال المخالفون له ردا عليه (لو كان كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة ورفع آخرى ونصبه وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا ليعتدل بها الكلام فأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مخير في ذلك، وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظمهم في كلامهم)²

وقد نصر إبراهيم أنيس- من المحدثين رأي قطرب في كتابه

(من أسرار اللغة) إذ قال: (يظهر والله أعلم أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة)³

¹- فاضل السامرائي ، معاني النحو ، ج 1 ، ص 23.

²- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³- إبراهيم أنيس ، أسرار اللغة ، ص 143.

وقال أيضا: (لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدوا أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض).¹

هذا ملخص الخلاف كما نقله السامرائي في هذه المسألة، وقد انتصر لقول الجمهور فقال: (وكون الإعراب علماً على المعاني هو الرأي المقبول الواضح البين، إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام، ما التزمته العرب هذا الالتزام).

ومن أوضح الأمور على هذا أنه لو قرأ أحدهم قوله تعالى (إن الله بريء من المشركين ورسوله) [التوبة الآية 3]. بالجر لاختل المعنى وفسد، وقيل إن حادثة كهذه هي التي أدت إلى وضع النحو²

وهذا الرأي الذي نختاره ونميل إليه ويكفينا دلالة على صحته أن ظهور اللحن في أواخر الكلام كان سببا رئيسا في وضع علم النحو كما ذكر ذلك أصحاب التراجم ومن تلك الأمثلة الآية الكريمة التي ساقها السامرائي، حيث يُروى أن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حثه على تجنب الخطأ اللغوي الذي يشوه القراءة لكلام الله وكلام نبيه الكريم وما أبداه من الاهتمام باللغة العربية ، تقول الرواية أنه سمع اعرابيا يتلوا الآية سالفة الذكر بالجر ، وذلك بأن عطف رسوله على المشركين بدل أن يعطفها على الله جل في علاه ، فنهاه عن اللحن في قراءة القرآن الكريم ، والأمر نفسه أخذه علي ابن ابي طالب على محمل الجد وأمر أبا الأسود الدؤلي بأن يعمل على وضع نحوٍ ينحوه المسلمون بعد أن شاع اللحن بينهم بسبب مخالطتهم للأعاجم.³

¹ - إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، ص 158.

² - السامرائي، معاني النحو ، ج 1، ص 25

³ - ينظر: عبد الرحمان حاج صالح ، منطق العرب في علوم اللسان ، موفم للنشر ، ط2 ، الجزائر 2012 ، ص 16.

المسألة السادسة : اختلاف النحاة في تقدير العامل في الظرف والجار والمجرور:

المتقرر في الصناعة النحوية أن الخبر قد يأتي ظرفاً، وقد يأتي جار ومجروراً نحو قولنا (زيد في الدار) قال ابن مالك في ألفيته:

وأخبروا بظرف أو حرف جر *** ناوين معنى كائن أو مستقر¹**

ويقدر النحاة لهما محذوفاً يتعلقان به هو عند أكثرهم فعل "استقر" أو "كان" وعند قسم آخر "كائن" أو "مستقر"²

واختلفت النحاة في الأولى منهما فالذي يقدر الفعل يقول إنما يحسن تقدير الفعل لأنه أصل العمل، أو في المجرور، والذي يقدر الاسم يرى أن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً وذهب بعض النحاة إلى أن هذا يرأسه ولا يتعلق بشيء³.

فإذا قدرنا فعلاً (استقر) يكون من باب الإخبار بالجملة، وإذا قدرنا اسماً من كان من قبيل الخبر بالمفرد، وهذا كله مبني على نظرية العامل، على أن بعض النحاة يعد الإخبار بالظرف قسماً مستقلاً بذاته كما مر معنا، فما موقف السامرائي من هذه الأقوال؟ لقد نقل السامرائي هذه الأقوال جميعاً ثم أعرض عنها صفحاً، ورجح أن الخلاف في هذه القضية ينبغي أن يبني على حساب المعنى وليس على نظرية العامل وأن الأقوى عملاً هو الذي ينبغي تقديره، يقول (وأرى أن الراجح في التقدير أنه إذا أريد الحدوث قدر فعل بحسب الزمن، وإذا أريد الثبوت قدر اسم فإذا قلت (القط النمر) قدرت اسماً (كائن)، ولا تقدر فعلاً ونحوه (الأرض كالكرة)، وتقول (الجنة تحت ظلال السيوف) وأرى أنه لا يصح تقدير الفعل هنا فتقدير الفعل (استقرت) يعني أنها كانت على غير ذلك فاستقرت الآن على هذا ولا يحسن تقدير (تكون أو تستقر) لما فيه من معنى الحدوث والتجدد، وإنما هذا أمر ثابت فتقدر كائنة⁽⁴⁾.

ويضرب السامرائي مثلاً في كلمة الحمد لله، حيث يرى أنه لا يحسن تقدير استقر بل الأولى أن يقدر كائن وإذا قلنا السفر غدا صح فيه تقدير يكون وهو الأولى، أو (كائن) إذا نويت ثبوته أي كأن هذا أمر منتهي ومفروع منه (كقوله تعالى (إذ قال ربك

¹ - ابن مالك، الفية ابن مالك، ص15.

² - ينظر: شرح ابن عقيل، ص 46.

³ - ينظر: المصدر نفسه.

4 - السامرائي، ج1، معاني النحو، ص 189- 190

للملائكة إني خالق بشرا من طين فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين)
[ص الآيتين 71-72]، فجاء باسم الفاعل الدال على الثبوت (خالق) في المستقبل.¹

يرى الكوفيون أن الخبر إذا كان عين الأول ارتفع نحو (زيد قائم) وإذا كان مخالفا له انتصب على الخلاف نحو (زيد أمامك) فزيد غير الأمام فالإمام جهة وزيد شخص. وينقل لنا السامرائي ما جاء في همع الهوامع ، الجزء الأول الصفحة 98 ذاكرا رأي الكوفيين: (وإذا قلت زيد أخوك ، فالأخ هو زيد أو زيد خلفك ، فالخلف ليس بزيد فمخالفته له عملت النصب) ويجمع آراء كل من ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعراب و الاسترأبادي في كتابه شرح الرضي على الكافية الجزء الاول الصفحة 98، بالإضافة إلى قول خالد ابن عبد الله الأزهرى في كتابه التصريح على التوضيح ، فهؤلاء جميعا يرون أن هذا الأمر لا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء.² وللسائل أن يسأل: ولما التقدير؟، أليس المعنى مفهوما، أليس الأولى أن نأخذ برأي الكوفيين بعدم التعليق، وهل من الضروري حين نقول: زيد في الدار أن نقدر كائن في الدار؟ أليس الكلام مفهوما أم غير ذلك؟ وهذا أمر يحتاج إلى شرح وتوضيح .

إذا قلت (زيد في الدار) فماذا يفهم من هذا الكلام؟ أيفهم أنه قائم في الدار، أو جالس، أو نائم، أم يفهم مجرد الوجود في الدار بلا تخصيص لحالة؟ لا شك أن السامع يفهم مجرد الوجود، فإذا أردت أمرا بعينه فلا بد أن تذكر المتعلق، ولا يجوز أن تحذفه إلا لقرينة فتقول: زيد جالس في الدار أو عامل في الدار، أو نائم ونحو ذلك. فإذا قلت زيد في الدار قصدت الوجود المطلق فيه، ولولا هذا التقدير لم يصح الكلام، وإلا فما معنى زيد في الدار؟ معنى في الدار، أي داخل الدار أو باطنه، فهل زيد هو باطن الدار، هذا فيما يخص الجار والمجرور....

أما فيما يتعلق بالظرف وتقدير العامل فيه فإننا نقول مثلا زيد خلفك فالمعنى أنه موجود خلفك، وإلا فما يكون المعنى إذ لم يكن هذا القصد؟ فنحن إما أن نقصد أنه موجود خلفك، فنصبنا الظرف على هذا التقدير، وإما أن نقصد أن زيدا هو الخلف فنرفع الخلف...

¹-السامرائي ، معاني النحو، ج1، ص 190

²-المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

ويحتج السامرائي لمنهجه هذا بمثال آخر فإنك إذا قلت (خلف زيدٌ سعيد)، وتقول (خلفُ زيد قبيح) والفرق واضح بين الجملتين في المعنى. وتقول (أسفلُ الجبل محمد) وتقول (أسفلُ الجبل وعر) ، فالجملة الأولى على نية الوجود، والثانية ليست كذلك.¹ نلاحظ من هذا أن السامرائي عندما يتعامل مع الخلاف النحوي فإنه يلجأ دائماً إلى المعنى كما هو واضح أمامنا في قضية تقدير العامل في الظرف والجار والمجرور.

¹السامرائي ، معاني النحو ، ص 192

المسألة السابعة - تأخير الفاعل عن الفعل:

اختلف النحاة في حكم تأخير الفاعل عن فعله فذهب البصريون إلى أنه يجب أن يتأخر الفاعل عن فعله، ولا يصح تقديمه عليه فقولنا (سعد حضر) ليس سعد فيه فاعلا في اصطلاح النحاة ، بل هو مبتدأ، وأجاز الكوفيون أن يتقدم الفاعل على فعله فإن سعدا في الجملة السابقة فاعل للفعل عندهم¹. وقد رأى السامرائي أن هذا الخلاف إنما هو في الأمور الاصطلاحية، وكان ينبغي أن نبحث هذه المسألة على غير هذه الشاكلة وهو أن يبحث في الخلاف المعنوي بين هذين التعبيرين.

يقول العرب: (حضر سعد) و(سعد حضر)، فما الفرق بين هذين التعبيرين؟ ولإيضاح ذلك ذكر السامرائي كلاما نفيسا في هذا الباب كان عمدته في التفريق بين التراكيب النحوية والوجه التعبيرية، وهو (أن الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل، فإن تقدم المسند إليه نظر في سبب ذلك فالأصل أن يقال نحو (حضر سعد) و(قدم خالد)، فإن قيل (سعد حضر) و (خالد قدم) نظر في سبب تقديم المسند إليه والفرق بين التعبيرين أنك قلت (حضر سعد) قلت ذلك والمخاطب خالي الذهن ليس في ذهنه شيء عن هذه المسألة فأخبرته إخبارا ابتدائيا. وأما إذا قلت سعد (حضر) فقدمت الفاعل فلا يكون ذلك إلا لغرض².

ومن الأغراض التي ذكرها لنا في هذا الباب - نعني تقديم المسند إليه على المسند -

نذكر ما يلي:

01 - إزالة الوهم من ذهن المخاطب، وذلك أنه قد يكون المخاطب يظن أن الذي حضر هو خالد لا سعد، فتقدم له الفاعل لإزالة هذا الوهم من ذهنه، فالسامع في الجملة الأولى لا يعلم شيئا عن الأمر، وفي جملة التقديم يعلم أن شخصا ما حضر، ولكن يظنه خالد لا سعدا. فهو يعلم الحكم لكنه لا يعلم صاحبه بخلاف الجملة الأولى فإنه لا يعلم أصل المسألة.

¹ - ينظر: ان عقيل ج1 ص161

² - ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2 ص 45

02- القصر والتخصيص: أي تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي تقول مثلا محمد سعى في حاجتك، وخالد أنجز هذا الامر، أي ليس غيره، فإن قولك (سعى محمد في حاجتك) يفيد أن: محمد كان من الساعين فيها ولا يمنع أن يكون سعى فيها غيره ولكن قولك محمد سعى في حاجتك قصرت فيها السعي على محمد دون غيره.

03 - لتعجيل المسرة: نحو الحبيب حضر، البركة حلت، الجيش انتصر، أو لتعجيل المساءة نحو: المحذور وقع، السفاك حضر، الأمر انتشر.

04 - للتعظيم: نحو الملك أعطاني الجائزة، القائد منح محمدا وساما، أو التحقير نحو الكناس أهان سعيدا

05 - للتعجب والغرابة نحو المُقعد مشى، والأخرس نطق.

06 - تحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن المخاطب: كأن تقول: (هو يعلم أنه الأمر على ما قلت لك)، وإذا كان المخاطب ينفي أن يكون المتحدث عنه عالما بالأمر فتقدم المسند إليه لإفادة هذا الأمر وتحقيقه وأنت ترى أن فرقا بين قولنا (محمد تكفل بهذا الأمر) وقولنا (تكفل محمد بهذا الأمر) ففي تقديم المسند إليه من التحقيق والتأكيد ما لا يخفى ...

07- قصد الجنس ويكون في النكرات إذا تقدمت: نحو (رجل حضر)، وأما قولك (حضرني رجل) فإنه يحتمل الجنس الواحد...

08 - ويتضح الفرق بين التقديم والتأخير في النفي والاستفهام : فلو قلت مثلا (ما سعى محمد في حاجتك) لكنك نفيت السعي عن محمد، ولم تثبته لغيره، ولو قلت (ما محمد سعى في حاجتك) لكان المعنى أنك نفيت السعي عن محمد ولأثبتته لغيره أي ليس محمد هو الساعي في حاجتك، ولكن الذي سعى غيره⁽¹⁾.

وحسبنا ما ذكرنا علة اتضح به نهج السامرائي في تعامله مع مسائل الخلاف النحوي.

¹- ينظر: السامرائي، معاني النحو، ج 2، ص 46- 49.

المسألة الثامنة - الأفعال الناقصة (كان وأخواتها):

يبحث فاضل السامرائي في كتابه "معاني النحو" ، الجزء الأول قضية تسمية الأفعال الناقصة واختلاف النحاة في تسميتها، ونقل ما جاء في بعض المصادر. ويذهب جمهور النحاة إلى أن هناك أفعالا تسمى الأفعال الناقصة في اللغة العربية أشهرها: كان، ظل، أصبح، أمسى، بات، صار، ليس وغيرها.

ولقد اختلف النحاة في تسميتها ناقصة، وذهب أكثرهم إلى أنها كذلك، لأن جميع الأفعال تدل على الحدث والزمن إلا أن كان وأخواتها لا تدل على الحدث والزمن وإنما تدل على الزمن فقط، وهذا النقصان يعود إلى عدم حدوث الفعل.

بينما ذهب آخرون إلى أنها سميت ناقصة ، لأنها لا تكتفي بمرفوعها، وإنما هي تفتقر إلى المنصوب أيضا، فتسمية هذه الأفعال كذلك لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين ويعلق السامرائي على هذا بقوله (ونحن هنا لا نريد أن نبحت فكرة النقص والتمام، لأن الذي يعنينا في بحثنا هذا هو الاستعمال والمعنى، وهذا هو المقصد الأول من هذا البحث، وعلى أية حال لا شك أن هذه الأفعال تدخل كثيرا على اسم مرفوع ومنصوب، أصلهما عند الجمهور مبتدأ وخبر، وقد تكتفي بمرفوعها وتسمى حينئذ تامة⁽¹⁾

وينقل ما جاء في شرح الاشموني وابن الصبان حيث يقول (وهي لا تدخل على اللازم الصدر كأسماء الشرط والاستفهام والمقرون بلام الابتداء عدا ضمير الشأن ، ولا تدخل على المبتدأ اللازم الحذف ، كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، ولا ما لزم الابتداء كقولهم : سلام عليك وويل لهم ، وكذا مصحوب لولا الامتناعية وإذا الفجائية² .

ويقتبس ما جاء في التصريح والهم على أنها لا تدخل على الخبر، إذا كان جملة طلبية فلا يقال (كان زيد أضربه)، وشرط ما تدخل عليه، صار وما بمعناها (ودام و زال) وأخواتها، زيادة على ما سبق ، أن لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال (صار زيد

¹-فاضل السامرائي ، معاني النحو، ج 1 ، ص 208
²-المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

علم) وكذا البواقي لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والماضي يفهم الانقطاع وهذا متفق عليه.(1)

نقتصر في هذه المسألة على كان فقط لأن الأفعال كثيرة ، كما أنها أكثر استعمالاً يعرض السامرائي قول ابن يعيش ، وما جاء في أسرار اللغة حيث يقول : (ذهب أكثر النحاة إلى أن كان ليس فيها عنصر الحدث وإنما تجردت للزمن فقط ، قال ابن يعيش وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك (ضرب) فإنه يدل على ما مضى من الزمان فقط و(يكون) تدل على ما أنت فيه ، أو على ما يأتي من الزمان ، فهي تدل على زمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة ...، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها ، حتى تأتي بالمنصوب).(2)

ويخالف الأشموني قول النحاة بأنها سميت ناقصة، لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لأن كان في نحو:(كان زيد قائماً) يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام؛ أي حصوله ، فجاء أولاً بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء، ثم قلت : (حصل القيام)، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً. ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن على قبل تعيين الشأن ... مع فائدة أخرى هاهنا وهي دلالاته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد، ولو قلنا (قام زيد) لم تحصل هاتان الفائدتان معاً، فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة (كان) على الحدث المطلق أي الكون ، وضعية دلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية ...

فمعنى (كان زيد قائماً) أن زيدا متصف بصفة القيام، المتصف بصفة الكون، أي الحصول والوجود).(3)

1-فاضل السامرائي ، معاني النحو، ج 1 ، ص 209

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3- الأشموني ، شرح الرضي ، ج 2 ، ص 221.

ويرى السامرائي أنها تدل على الحدث الذي هو الكون بدليل أنه يأتي منها
 المصدر واسم الفاعل. قال الشاعر: وكونك إياه عليك يسير
 وقال: وما كل من يُبدي البشاشة كأننا ****أخاك إذا لم تُلَقَّه لك مُنْجدا
 والمصدر هو الحدث المجرد من الزمن، واسم الفاعل يدل على الحدث، وذات
 الفاعل فهي إذن تدل على الحدث وهو الكون.⁽¹⁾

¹- فاضل السامرائي ، معاني النحو ، ج 1 ، ص 221.

المسألة التاسعة - كان الناقصة "معانيها واستعمالاتها" :

لأن المعنى هو محور النحو عند السامرائي، ذهب في باب كان إلى معانيها واستعمالاتها، وكيف أنها لا تختص بالماضي فقط، بل تكون لغيره، ثم ذكر معانيها والتي سوف نأتي على ذكرها كما يلي:

01 - الماضي المنقطع: وهو الغالب عليها كأن نقول (كان عمر عادلا) و(كان خالد غنيا وأصبح فقيرا) ومنه قوله تعالى (كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالا وأولادا) [التوبة 69]، وقوله (وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض) [النمل 48].

02 - الماضي المتجدد والمعتاد: وذلك إذا كان خبرها فعلا مضارعا وهو نوعان

أ - **الماضي المستمر:** وهو ما حدث مرة وكان مستمرا في حينه، نحو: (كنت أقرأ في كتابي فجاءني خالد)، أي كنت مستمرا في القراءة فجاءني خالد).

ب - **الماضي المعتاد أو الدلالة على العادة في الماضي:** أي كان الفاعل يعتاد الفعل نحو (كان يقوم الليل) و (كان زيد يفعل هذا الأمر) قال تعالى (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون [الذاريات 17]، أي هذه عاداتهم.

وقال (وكان يأمر أهله بالصلاة) [مريم 55]؛ أي كان مستمرا على ذلك.

وقال: (ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا يعرشون) [الأعراف 137]

وقال: (قالوا أجنئتنا لنعبد الله وحده ونذر ما كان يعبد آباؤنا) [الأعراف 70].

فهذه كلها تدل على الماضي المستمر أو العادة وجاء في البرهان¹. (ومن هذا الباب الحكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ (كان يصوم) و (كنا نفعل) وعند

¹- فاضل السامرائي ، معاني النحو ، ص 212.

أكثر الفقهاء والاصوليين يفيد الدوام ، فإن عارضه ما يقتضي عدم الدوام مثل أن يروي (كان يمسح مرة) ثم نقل عنه (أنه يمسح ثلاثا) فهذا من باب تخصيص العموم . (1)

وقد تدل على الاعتياد في الماضي إذا كان خبرها شرطا نحو قولنا: (كان محمد إذا سئل أعطى)، ومنه قوله تعالى: (إنهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون) [الصافات 35]. (2)

03 - توقع الحدوث في الماضي: تقول (كان محمد سيفعل هذا)، أي كان متوقعا منه الفعل في الماضي، أو بمعنى أنه كان ينوي فعله في الماضي، وينقل ما جاء في الخصائص (كان زيد سيقوم أمس: أي كان متوقعا منه القيام فيما مضى). (3)

04 - الدوام والاستمرار، بمعنى (لم يزل): وهو من أرقى المعاني واللمسات ويحمل لمسة بيانية بديعة، وجعلوا منه قوله تعالى (وكان الله غفورا رحيمًا) [النساء 96]، وقوله (وكنا بكل شيء عالمين) [الأنبياء 81]، أي لم نزل كذلك، وقوله: (وكان الإنسان عجولا) [الإسراء 11] ونحوها ويستدل السامرائي على هذا المعنى بما جاء في التسهيل (وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا).⁴

05 - الدلالة على الحال: وجعل منه قوله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس)

[آل عمران 110] وقوله (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) [النساء الآية 103] ، ومنه قوله تعالى (ما لي لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين) [النمل الآية 20]، وقوله (لينذر من كان حيا) ويحق القول على الكافرين) [يسس الآية 70] وقوله (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين) [الأحزاب الآية 40]⁵

يرى السامرائي أنها بمعنى المضي فمعنى قوله (كنتم خير أمة) بمعنى (وجدتم خير أمة) وقيل (كنتم في علم الله خير أمة)، وقيل (كنتم في الأمم المذكورين بأنكم خير أمة

¹- بدر الدين الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، تح ، محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار أحياء العربية ، ج 4 ، ط 1 ، مصر ، 1957 ، ص

125

²- فاضل السامرائي ، المصدر السابق ، ص 212.

³- المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

⁴- المصدر نفسه ، ص 213

⁵- جلال الدين السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ج 1 ، ط 3 ، مصر ، 1951 ، ص 168

موصوفين به)، وقوله إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا)، أي فرضت عليهم أو كتبت عليهم، كما قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام) [البقرة 183]، فهي مفروضة على المؤمنين منذ القدم. وكذلك البواقي.¹

06 - الاستقبال: وجعل منه قوله تعالى (ويخافون يوما كان شره مستطيرا)

[الإنسان الآية 07] ونحوه قوله تعالى (إن الأبرار يشربون من كأس كان مزاجها كافورا)[الإنسان الآية 05] وقوله: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا) [الكهف 107].²

يرى السامرائي هنا في مثل هذا أنه من باب تنزيل المستقبل منزلة الماضي لبيان أنه محقق الوقوع وأنه بمنزلة ما مضى وفرغ منه وذلك نحو قوله تعالى (ونفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض) [الزمر 68]، وقوله (وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا) [الزمر الآية 73] وهذا في القرآن، كثير، فإن القرآن كثيرا ما يخبر عن المستقبل بلفظ الماضي لبيان أن هذا المستقبل بمنزلة ما مضى، فكما أن الذي وقع وحصل لا شك فيه، فهذا كذلك.³

07 - بمعنى صار: وجعلوا منه قوله تعالى (وفتحت السماء فكانت أبوابا وسيرت

الجبال فكانت سرايا) [النبا الآيتين 19- 20] ، وقوله (وبست الجبال بسا فكانت هباءً منبثا ، وكنتم أزواجا ثلاثة) [الآيات 05 - 07] ⁴

وينقل السامرائي ما جاء في شرح ابن يعيش (العرب تستعير هذه الأفعال فتوقع بعضها مكان بعض فأوقعوا (كان) هنا موقع(صار)، لما كان بينهما من التقارب في المعنى لأن (كان) لما انقطع وانتقل من حال إلى حال ألا تراك تقول قد كنت غائبا وأن الآن حاضر، فصار كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال، نحو قولك (صار زيد غنيا) أي

¹- فاضل السامرائي ، معاني النحو ، ج1، ص 216

²- جلال الدين السيوطي ، المرجع السابق ، ص 168

³- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص217

⁴الاشموني، شرح الرضي، ج1، ص230

انتقل من حال الى هذه الحال، كما استعملوا (جاء) في معنى (صار) في قولهم (ما جاءت حاجتك؟) ؛ لأن (جاء) تفيد الحركة والانتقال كما كانت (صار) كذلك.¹

في حين يرى أنه ليست (كان) بمعنى (صار)، وإنما لها معنى آخر فإنك لو أبدلت (صار) بـ (كان) ما سدت مسدها، فإذا قلت بدل قوله تعالى (فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان) [الرحمان الآية 37] فصارت وردة، أو بدل قوله تعالى وفتحت السماء فكانت ابوابا وسيرت الجبال فكانت سرايا) [النبأ الآيتين 19-20] ، فصارت أبوابا لم تجد المعنى كما كان، ثم فإن المقصود بـ (كان) هو التحول والصيرورة وقد يكون هذا التحول بعد مدة كأن تقول صار الطين حجر وصار محمد شيخا ، فالصيرورة قد تقتضي الزمن الطويل بخلاف (كان) ؛ فإنها تطوي الزمن فقوله تعالى (فكانت أبوابا) كان هذا شأنها منذ الماضي ، وكأن هذا هو وجودها ، ونحوه (وبست الجبال بسا فكانت هباءً منبثا) كأن حالتها الجديدة حاصلة قبل النظر والمشاهدة ، وكأنها هي هكذا منذ القدم.²

08 - بمعنى (ينبغي) وبمعنى القدرة والاستطاعة: وذلك نحو ما كان له أن يفعله

أي ما ينبغي له ذلك، ونحوه قوله تعالى (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة، ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله) [آل عمران الآية 79]، أي ما ينبغي له، وذلك بدلالة قوله تعالى: (ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء) [الفرقان الآية 18] وجاء في الكشاف ما يكون لي (ما ينبغي لي) ...

وتأتي بمعنى القدرة والاستطاعة نحو قوله تعالى (وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله كتابا مؤجلا) [آل عمران الآية 145]، وقوله تعالى: (فأنبتنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها) [النمل الآية 60]؛ أي لا تستطيعون ذلك. وجاء في الإتيقان (وترد كان بمعنى ينبغي) نحو قوله تعالى: (ما كان لكم أن تنبتوا شجرها) وقوله (ما يكون لنا أن نتكلم بهذا) [النور الآية 16] ...³

¹- السامرائي ، معاني النحو ، ج 1 ، ص 217

²- السامرائي، المصدر نفسه ، ص 218.

³- السامرائي ، معاني النحو، ج 1 ، ص 218

كما ينقل ما جاء في الكشاف وفي التفسير الكبير للرازي : في قوله تعالى (وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا إلا خطأ) [النساء الآية 92]،(وما كان لمؤمن وما صح له ولا استنقام ولا لاق بحاله، كقوله تعالى (وما كان لنبي أن يغفل) [آل عمران الآية 161] وقوله (وما يكون لنا أن نعود فيها) [الأعراف الآية 89]....وقوله تعالى (ما كان لنبي أن يكون له أسرى) [الأنفال الآية 67]، ما كان معناه النفي والتنزيه، أي ما يجب وما ينبغي أن يكون له المعنى المذكور ونظيره : (ما كان لله أن يتخذ من ولد) [مريم الآية 35].¹

09 - قد تقتصر على مرفوعتها فتكون تامة بمعنى وجد ووقع:

في قوله تعالى (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)[البقرة الآية 280] وقوله (إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون) [يس الآية 82] وكقولهم (المقدور كائن) ²

وكقول الشاعر: إذا كان الشتاء فأدفئوني **** فإن الشيخ يهجمه الشتاء

ينقل السامرائي معان أخرى لكان جاءت في كتاب سيبويه، إذ يقول: (قد يكون لكان موضعاً آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول قد كان عبد الله أي قد خلق، وقد كان الأمر أي وقع الأمر وتأتي كان بمعنى غزل، وبمعنى كفل، يقال كانت المرأة الصوف إذا غزلته وكان فلان الصبي، إذا كفله).³

الملاحظ أن شغف السامرائي بالمعنى وعنايته به جعله يستفيض في شرح هذه المسألة محاولاً بذلك تغليب المعنى وبيان معاني كان أخواتها، ولطول هذا المبحث اقتصرنا على كان ومعانيها واستعمالاتها، دون لتطرق لأخواتها؛ لأن ما يقع عليها يقع على أخواتها.

¹- المصدر نفسه ص 219

²- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، إدارة الطباعة المنيرية، ج 1، دت، ص 98 (البلد)

³- السامرائي، المصدر السابق ج 1، ص 219

المسألة العاشرة- حذف نون كان المجزومة:

إن هذه المسألة من أجمل المسائل التي احتوت على لطائف لغوية رائعة ومعان بدیعة، تناولها السامرائي في كتابه معاني النحو.

يقول النحاة أن نون كان قد تحذف تخفيفا لكثرة الاستعمال، بشرط ألا يكون الفعل مجزوما بالسكون، وألا يليه حرف ساكن. قال ابن عقيل: (حذفوا النون بعد ذلك لكثرة الاستعمال فقالوا (لم يك)، وهو حذف جائز لا لازم، ومذهب سيبويه ومن تبعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقة ساكن، فلا نقول (لم يك الرجل قائما) وأجاز ذلك يونس ... وأما إذا لاقت متحركا فلا يخلوا ، فإما أن يكون ذلك المتحرك ضميرا متصلا ، أو لا ، فإن كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا).¹

ثم يعقب السامرائي على هذا الرأي بالصحة ويخالف ما قاله النحاة وشدد على أن الحذف لا يكون لمجرد التخفيف وإنما لغرض بلاغي يقتضيه المقام ويقول (نعم قد يضطر إلى ذلك في شعر أو نحوه، ولكن في اختيار الكلام لا يفعل ذلك لمجرد التخفيف...).

يعود السامرائي إلى كتاب الله تعالى ويستشهد بما جاء فيه من آيات كريمات حذفت فيها النون وأخرى لم تحذف رغم توفرها على الشروط السابقة، وفي هذا يقول (لقد حذفت النون من كان المجزومة سبعة عشر مرة في القرآن الكريم، ولم تحذف مع إمكان الحذف في سبعة وخمسين² موطنا، وما ذلك إلا لسبب بلاغي يقتضيه المقام.

قال تعالى: (ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما يمكرون) [النحل الآية 127].

وقال تعالى: (ولا تحزن عليهم ولا تكن في ضيق مما يمكرون) [النمل الآية 70]

فمرة حذف ومرة أبقى.

¹- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج 1 ، ص 230
²- المصدر نفسه، ص 231

وقال تعالى (فلا تك في مرية منه إنه الحق) [هود 17].

وقال (ولقد آتينا موسى الكتاب فلا تكن في مرية من لقائه) [السجدة 23].

فمرة حذف ومرة أبقى.

وقال (يا بني إنها إن تك مثقال حبة من خردل فتكن في صخرة) [لقمان الآية 16].

فمرة حذف ومرة أبقى في نفس الآية، وهذا لا يكون إلا لسبب¹.

لينقل ما جاء في البرهان (ويلحق بهذا القسم النون الذي هو لام فعل فيحذف تنبيها على صغر مبدأ الشيء وحقارته، وإن منه ينشأ ويزيد إلى ما لا يحيط بعلمه غير الله. مثل قوله تعالى (ألم يك نطفة) [القيامة 37]، حذف النون على مبتدأ الإنسان وصغر قدره بحسب ما يدرك هو من نفسه، ثم يترقى في أطوار التكوين (فإذا هو خصيم مبين) [يس الآية 77]، فهو حين كان نطفة ناقص الكون...

وكذلك قوله (وإن تك حسنة يضاعفها) [النساء الآية 40]، حذف النون تنبيها على أنها وإن كانت صغيرة المقدار حقيرة في الاعتبار فإن إليه ترتيبيها وتضاعيفها ، ومثله قوله (إن تك مثقال حبة من خردل) [لقمان الآية 16].²

وللحذف أغراض متعددة يفرضها المقام ومن ذلك على سبيل المثال:

01 - الإسراع: فإن المقام قد يقتضي الإسراع ولا يقتضي الإطالة في الكلام شأن

التحذير والإغراء، كما لا تقول لمن كانت العقرب بقربه وهو عنها غافل: احذر العقرب، أو عليك أن تحذر العقرب، وإنما تسرع في تبليغه فتذكر المحذر منه بأسرع بيان قائلا (العقرب العقرب)، وكذلك ها هنا قد يقتضي المقام الإيجاز في الحديث، فتوجز في كل شيء حتى في حذف النون فتقول لابنك الذي أدركه السفر العاجل مثلا: (لا تك غافلا) أو ما أشبه ذلك.

¹- السامرائي، معاني النحو ، ص 232.

²- بدر الدين محمد ابن عبد الله الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، تح ، محمد أبي الفضل إبراهيم ، ج 1 ، دار أحياء العربية ، ط 1 ، مصر 1957 ص231

02 - قد يكون الحذف إشارة على أن المتكلم لا يقوى على إتمام الكلام: وذلك لما فيه من الضعف أو لرغبته عن الحديث فيوجز في كلامه ما أمكنه ذلك ولعل من ذلك قوله تعالى على لسان أهل النار (لم نك من المصلين، ولم نك نطعم المسكين) [المدثر الآيتين 43-44]

03 - النهي عن الشيء بقوة: بحيث تطلب منه ألا يحصل من الفعل شيء كقوله تعالى (ولا تك في ضيق مما يمكرون) [النحل الآية 127]. قال تعالى (وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عاقبتهم به ولإن صبرتم لهو خير للصابرين، واصبر وما صبرك إلا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما يمكرون، إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) [النحل الآيتين 126 - 127]

04 - قد يكون الحذف للوغول في نفي حصول الشيء:

فإنك تحذف للتنبيه على أن فعل الوجود لم يتم فكيف بالشيء نفسه، وذلك نحو قوله تعالى (إن إبراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا ولم يك من المشركين) [النحل الآية 120]، أي البتة وقوله (أولا يذكر الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئا) [مريم الآية 67]. وقد تقول ألم يرد قوله تعالى (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا) [الإنسان الآية 1] فلم يحذف، فما الفرق بين الموضعين؟

ولو رجعت إلى السياق لتبين لك الفرق واضحا بين المقامين، فالآية الأولى في مقام التذكير بقدرة الله تعالى ويقول الإنسان أنذا ما مت لسوف أخرج حيا أولا يذكر الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئا) [مريم الآيتين 66-67].

فالإنسان يعجب من الأحياء بعد الموت فيذكره ربه بقدرته وأنه خلقه من قبل ولميك شيئا فالنشأة الأولى أصعب في حساب العقل فناسب ذلك حذف النون فحذفها تنبيها على مقدار قدرة الخالق، وكيف أنشأ الإنسان من العدم وليس المقام كذلك في سورة الانسان...

05- قد يكون الحذف للتبويه على مبدأ الشيء وحقارته : ينقل ما جاء في هذا من كتاب البرهان ، وأنه في طور التكوين لم يكتمل بعد كما أن الفعل لم يكتمل قال تعل (ألم يك نطفة من مني يمني) [القيامة الآية 37] ومن هذا الباب قوله تعالى (يا بني إنها إن تك مثقال حبة من خردل فتكن في صخرة أو في السماوات أوفي الأرض إن الله لطيف خبير) [لقمان 16] ، فمرة جاء بالفعل بلا نون ، ومرة جاء به بالنون ، وقد يبدو أن كلا الأمرين واحد والحقيقة ليست كذلك فقد قال (أنها إن تك مثقال حبة من خردل)، ولم يعين مكانها ثم عين مكانها في ما بعد ، فقال فتكن في صخرة أو في السماوات أو في الأرض فالأولى أبعد في الوجود هباءة تائهة لا مكان لها فحذف النون إلى غير ذلك من الأغراض .

إن هذه المقاربات التي يخلص إليها السامرائي تبدو منطقية وأقرب للعقل وأكثر إيضاحاً للمعنى، وهو ما يثبت إيلاءه العناية التامة للمعنى وترجيحه¹ إياه، وإعراضه صفحا عن الخلاف و الشكلية وما أوردناه من أمثلة خير دليل على ذلك.

¹- فاصل السامرائي ، معاني النحو ، ج 1، ص 231-234 .

الخاتمة

الخاتمة:

- في نهاية بحثنا هذا نذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها وهي:
- اختلاف النحاة في تعريف علم النحو بين قائل بأنه يبحث أواخر الكلم، وأسموه علم الإعراب، وبين من جعل موضوعاته أوسع وألحق به علم الصرف.
 - لعب الخلاف النحوي دورا كبيرا في إعادة النظر في منهج الدراسة النحوية.
 - للخلاف النحوي أسباب كثيرة عجلت بظهوره أهمها: النزعة العقلية والفلسفية لبعض النحاة ، الطواعية والمرونة التي تنماز بها اللغة العربية ، وكذا كثرة الآراء الفردية الناتجة عن النحاة إلى غير ذلك .
 - اختلاف النحاة المحدثين وتباين آرائهم في النحو ، فمنهم من دعا إلى تيسيره ، ومنهم من تشدد فيه إلى حد الغلو فحذف جزءا كبيرا منه ، بينما نجد في المقابل أن السامرائي سلك مسلكا مغايرا وعاد للنحو وأكمل ما رآه نقصا فيه.
 - يخرج النحو عند السامرائي من دائرة الإعراب والبناء ليشمل جوانب أخرى كالذكر والحذف والذكر، والتقديم والتأخير، وتفسير بعض التعبيرات وكلها تعود إلى علم المعاني
 - تعتبر الجملة أساس الدرس النحوي عند السامرائي ، ولذا سوى بينها وبين المعنى ، وأن دراسة النحو على أساس المعنى هو تفسير للجملة العربية بحد ذاتها وتبيين لمعانيها.
 - عاد السامرائي إلى قضية "المعنى ومعنى المعنى" عند الجرجاني ، وأسقط عليهما على الترتيب مصطلحي الدلالة الظاهرة والدلالة الباطنة.
 - خالف السامرائي القدماء والمحدثين وانفرد باختيارات نحوية وجعل منها أسسا تبنى عليها الدراسات اللاحقة خاصة ما اتصل منها بالمعنى أهمها حذف المفعول ، التنازع ، الاستثناء بسوى ، الحال الجملة وغيرها .

- النزعة التفسيرية للسامرائي ومحاولته التقرب من النص القرآني وكشف أسرارہ الاعجازية بوسائل لغوية خالصة كانت أهم الأسباب التي جعلته يعتمد على هذا المنهج من خلال بنية الكلمة وما لها من دلالة وتأثير على المعنى .
- تطرق السامرائي إلى ما أغفله النحويون القدماء ونظر إليه من زاوية مغايرة
- رجح السامرائي المعنى في جميع المسائل التي تناولناها في الفصل التطبيقي ، نرى بل ونجزم أن هذا المنهج الجديد سيعطي إضافات كبيرة للدراسات النحوية والدلالية اللاحقة.

ملخصات

ملخص بالعربية:

يدور موضوع بحثنا هذا حول الدراسة النحوية الجديدة التي جاء بها أحد أعلام النحو المعاصرين الدكتور فاضل السامرائي في كتابه معاني النحو ، والتي كانت مغايرة تماما لما دأب عليه النحويون القدماء الذين غرقوا في الشكلية والقواعدية التي تقوم على أسس فلسفية تتخذ من نظرية العامل أساسا لها ، حيث أعرض عنها صفحا ونظر إليها نظرة غير مسبوقة اتكأ فيها على زاوية المعنى كما بيّنا في الفصل التطبيقي من هذا البحث متخذاً بذلك منهاجاً جديداً يقوم على تلازم النحو والمعنى، ليوجه به الخلاف النحوي على حساب الأغراض التي يقتضيها المقام، والتي ستكون لها انعكاسا وتأثيرا كبيرين على الدراسات النحوية اللاحقة توجب على الباحثين الوقوف عندها .

Abstract:

The subject of research revolves around the new grammatical study Which has been created by one of the leaders of modern Arabic grammar Dr Fadel el samaraii in his book meanings of grammar which has been completely different from what old grammarians were used to, they were drowning in formalities and rules which is based on philosophical bases taking the factor theory as it's base .He refused it and took a different perspective based on an angle of meaning as we have established in our theoretical chapter of this research taking in a new approach based on the joining of grammar and meaning therefore the difference in grammar will be oriented depending on the subjects needed which will be reflected on following grammatical studies obliging the scholars to stand at it .

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع،

* القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع.

* مصدر الدراسة (المدونة)

- السامرائي فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000م.

* المصادر والمراجع:

- 1- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، دت
- 2- أمين أحمد، ضحى الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، دت
- 3- أنيس إبراهيم، أسرار اللغة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دت
- 4- أنيس إبراهيم، المعجم الوسيط، دار الشروق الدولية، مصر، 2004م.
- 5- الجرجاني الشريف، معجم التعريفات، تح محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م
- 6- حاج صالح عبد الرحمان، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، ط2، الجزائر 2012م
- 7- الزركشي بدر الدين محمد ابن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار أحياء العربية، ط1، مصر، 1957م
- 8- الزركشي بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار أحياء العربية، ج4، ط1، مصر، 1957م
- 9- الزمخشري جار الله، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م
- 10- السيد عبد الحميد مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2002م
- 11- السيوطي جلال الدين، الإتيقان في علوم القرآن، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج1، ط3، مصر، 1951،
- 12- ضيف شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف. القاهرة، دت.

- 13) - عصمان نسيم، النحو والمعنى عند فاضل السامرائي، مجلة اللغة العربية، ع48، الجزائر، 2019م
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، مصر، دت
- العيكلي حسن منديل حسن، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، دار دجلة، ط1، الأردن 2014م
- فارس ابن أبو الحسن أحمد ، مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون، دار الفكر، مصر، ج5، (د ت)
- الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دت، ج3،
- قدادة سليمان، مسائل خلافة بين للخليل وسيباويه، دار الأمل، الأردن، ط1، 1990م
- ابن مالك محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015
- المخزومي مهدي، مدرسة الكوفة، دار المعرفة، العراق، دت.
- مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1992
- ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، تح: خالد رشيد القاضي، دار صبح، لبنان، ط1، 2006، ج11
- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، إدارة الطباعة المنيرية، ج1، دت

فہرس

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	التبويب
أ - د	مقدمة	-
8-1	الخلاف النحوي؛ مفهومه وأسباب نشأته	المدخل
22-10	موقف فاضل السامرائي من الخلاف النحوي	الفصل الأول؛
11	مفهوم النحو عند السامرائي	المبحث الأول،
12	تلازم النحو والمعنى عند السامرائي	المبحث الثاني،
14	الجملة والمعنى عند السامرائي	المبحث الثالث،
17	اختياراته النحوية	المبحث الرابع،
22	منهجه في الخلاف النحوي	المبحث الخامس،
54-24	مسائل خلافية من كتاب معاني النحو	الفصل الثاني؛
24	في معنى " رب "	المسألة الأولى،
27	ما ينوب عن الفاعل	المسألة الثانية،
30	المفعول له (لأجله)	المسألة الثالثة،
33	في معنى الإضافة	المسألة الرابعة،
36	الخلاف في علة دخول الإعراب في الأسماء	المسألة الخامسة،
38	اختلاف النحاة في تقدير العامل في الظرف والجار والمجرور	المسألة السادسة،
41	تأخير الفاعل عن الفعل	المسألة السابعة،
43	الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)	المسألة الثامنة،
46	كان الناقصة؛ معانيها واستعمالاتها	المسألة التاسعة،
51	حذف نون (كان) المجزومة	المسألة العاشرة،
57-56	الخاتمة	الخاتمة
60-59	الملخص بالعربية و الإنجليزية	الملخصات
63-62	قائمة المصادر و المراجع	المراجع
65	فهرس الموضوعات	الفهرس